الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة20 أوث 1955-بسكيكدة-

كلية العلوم الاقتصـــادية و التجارية

وعلوم التسيير .

Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche scientifique

Université de 20 Aout 1955 skikda

Faculté des sciences économiques, Commerciales et Des Sciences de gestion.

السياسة الضريبية و تحفيز جلب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2017/2013

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة :

- فاطمة الزهرة ربعي

الأستاذ المشرف:

أ/ أرزيوقات مولود

نوقشت علناً أمام اللجنة المكونة من:

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
ركي أحسن	رئيساً	أستاذ محاضر (ب)	جامعة20أوث1955
أرزيوقات مولود	مقرراً	أستاذ مساعد (أ)	جامعة20أوث1955
بلعايش ميادة	ممتحنا	أستاذ محاضر (ب)	جامعة20أوث1955

السنة الجامعية 2018/ 2019

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الذي كنت أظن أنه لن يغيب عني، إلى الذي كنت أتمنى أن يهديني ابتسامة تجعلني أستمر و أكمل مشواري، إلى الذي لن أنسى ما فعله من اجل ان أصل إلى ما وصلت إليه الآن، إلى الذي تمنيت أن يشاركني فرحة نجاحي هذه إلى الذي اعطاني الفرحة و لم يشاركني فيها ، الذي اشتاق اليه كلما فرحت و كلما ضاقت بي الدنيا، الذي لن يكرره الزمن و لن يعوضه أي ثمن.

إلى روح والدي العزيز رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه.

إلى أملي في الحياة أمي الغالية أمد الله في عمرها.

إلى رياحين حياتي في الشدة و الرخاء إخوتي و أخواتي.

إلى كل من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية.

إلى الذي ساعدني على إتمام هذا العمل.

إلى كل الزميلات و الزملاء .

فاطمة الزهرة ربعي

شكر و تقدير

لله الفضل والمنة أن وفقني و يسر لي سبل إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " لعبادلة فوزي" لإشرافه على هذا البحث.

كما أشكر لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة و مناقشة هذه المذكرة.

و لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة كلية الاداب و اللغات جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة-

يسر الله لكم جميع أنواع الخيرات و أجزل لكم العطاء و جزاكم عني خير الجزاء

الملخص

تناول هذا البحث بالدراسة و التحليل، التحفيزات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب في الجزائر سواء التي تضمنتها قوانين الضريبة أو قوانين الإستثمار، من أجل توليد بيئة إستثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب و رؤوس أموالهم و نقل التكنولوجيا، بهدف تأهيل الإقتصاد الوطني خاصة في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة التي عرفها الإقتصاد الجزائري (الأزمة النفطية لسنة 2014).

توصل بحثنا الى أن الحوافز الضريبية المعتمدة في الجزائر لا تكفي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر فهناك ما يعيق فعاليتها وهو عدم توجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الضريبية، الإستثمار الأجنبي المباشر، الأزمة النفطية.

Summary

This study examines the tax incentives offered to foreign investors in Algeria, whether they are included in the tax laws or investment laws, in order to generate an appropriate investment environment that attracts foreign investors and their capital and transfer of technology, in order to rehabilitate the national economy especially in light of the current economic developments. Defined by the Algerian economy (the 2014 oil crisis).

Our research found that the tax incentives adopted in Algeria are not enough to attract foreign direct investment, which hinders their effectiveness – not to direct tax incentives to certain sectors with competitive advantages.

Keywords: tax incentives, foreign direct investment, oil crisis.

فهرس المحتوى

المحتويــات	الصفحة
شكر وتقدير.....	
إهداء.....	
الملخص.....	
فهرس المحتوى.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول: الأسس و المفاهيم النظرية للسياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر	5
تمهيد الفصل الأول.....	6
المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر.....	7
المطلب الأول: ماهية السياسة الضريبية.....	7
المطلب الثاني: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.....	12
المبحث الثاني: السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي.....	16
المطلب الأول: علاقة الضريبة بالإستثمار.....	16
المطلب الثاني: أثارالسياسة الضريبة في تحفيز الإستثمار الأجنبي.....	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة للبحث.....	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....	20
المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث.....	21
خلاصة الفصل الأول.....	22
الفصل الثاني: أثر التحفيزات الضريبية في تحفيز جلب الإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة2017/2013	23
تمهيد الفصل الثاني.....	24
المبحث الأول: واقع الإصلاحات الضريبية في الجزائر.....	25
المطلب الأول: أسباب الإصلاح الضريبي و أهدافه	25
المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر.....	28
المبحث الثاني: الحوافز و التسهيلات التي يمنحها قانون الإستثمار في الجزائر.....	33
المطلب الأول: التحفيزات الضريبية الواردة في قانون الإستثمار.....	33
المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.....	37
المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة (الأزمة البترولية 2014) خلال الفترة 2017/2013	39
المطلب الأول: أثر الأزمة البترولية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري.....	39
المطلب الثاني: حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائرخلال فترة الدراسة.....	44
خلاصة الفصل الثاني.....	56
الخاتمة العامة.....	58
قائمة المراجع	62

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2017/2013	43
(02)	تدفقات الإستثمار الجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2017/2013	44
(03)	ملخص المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة 2017/2002	46
(04)	المشاريع التي تشرك أجانب خلال الفترة 2017/2002	47
(05)	تقسيم المشاريع المشاريع الإستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2017/2002	49
(06)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.	52
(07)	أهم 5 شركات مستثمرة في في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.	53
(08)	توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.	54

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصحفة
(01)	تطور متوسط السعر الشهري للبترول خلال الفترة جانفي 2014 و ديسمبر 2017 .	40
(02)	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2017/2013	41
(03)	تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة 2017/2013	42
(04)	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2017/2013	44
(05)	ملخص المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة 2017/2002	46
(06)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.	47
(07)	أهم 5 شركات مستثمرة في في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.	50
(08)	توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.	55

المقدمـــة

تعتبر الإستثمارات الأجنبية كأهم مصدر من مصادر التمويل الخارجية و لها دورها في التنمية الإقتصادية لما تقدمه من خدمات في مجال تخفيف العباء و المساهمة في توليد الإدخار، كما أن الإستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيات و التقنيات الحديثة، ورفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات، و نظرا لأهميتها إتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام المستثمر الأجنبي المباشر، من خلال تكييف النصوص القانونية و محاولة إيجاد أنجع السبل الكفيلة بتحفيز جلب الإستثمار الأجنبي، في ظل الإمكانيات المتاحة ووفقا للأهداف المسطرة، و تعتبر التحفيزات الضريبة أحد الأساليب المستخدمة لجذب المستثمرين، و بالتالي أصبحت الضريبة وسيلة هامة في يد الدولة تستعملها لتحقيق أهدافها.

و تعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى للرفع من حجم هذا الإستثمار خاصة بعد الصدمة النفطية التي شهدها الإقتصاد الجزائري في النصف الثاني من سنة 2014، حيث عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من المزايا الضريبية و الحوافز، و ذلك من أجل توفير مناخ إستثماري ملائم.

أولا: إشكالية البحث

تم صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم السياسة الضريبية في تحفيز جلب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر ؟
- فيما تتمثل الحوافز الضريبية المقدمة من أجل جلب و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ؟

ثانيا: فرضيات البحث

للاجابة على الاشكالية و التساؤلات المطروحة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات التي نراها أكثر الإجابات احتمالاً للإشكالية المطروحة:

- يمنح النظام الجبائي الجزائري العديد من التحفيزات الضريبية في شكل إعفاءات و تخفيضات .
- السياسة الضريبية تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثا: مبررات إختيار الموضوع

الرغبة في معالجة موضوع السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لما له من أهمية في الإقتصاد الدولي خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية الراهنة.

موضوع الإستثمارات الاجنبية المباشرة من المواضيع التي لاتزال تحظى بالإهتمام الواسع في مجال الدراسات المعاصرة و التقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة.

محاولة معرفة قدرات الجزائر في سياسة تحفيز و جذب المستثمر الأجنبي من خلال السياسة الضريبية المتبعة.

رابعا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة فهم العلاقة الموجودة بين السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و كيف يمكن لهذه السياسة أن تساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

- معرفة تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التطرق إلى الإطار التشريعي و التنظيمي للإستثمار الأجنبي في الجزائر.
- إبراز الحوافز الضريبية التي يقدمها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي.

خامسا: أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهمية في معرفة الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2017/2013 التي شهد فيها الإقتصاد الجزائري صدمة بترولية سنة 2014.

سادسا: حدود البحث

زمانيا: الفترة 2017/2013.

مكانيا: تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي دولة الجزائر.

سابعا: منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي من خلال الإطار النظري للسياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر.

المنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات و البيانات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر.

المنهج التاريخي و ذلك عند التطرق إلى التطور الحاصل للسياسة الضريبية و القوانين التي تحكم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثامنا: صعوبات البحث

قلة الدراسات الميدانية في الموضوع و تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.

تاسعا:هيكل البحث

يتضمن هيكل دراسة هذا البحث فصلين، خصص الفصل الأول للإطار النظري للسياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث خصصنا المبحث الأول لماهية المتغيرين، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى العلاقة بين الضريبة و الإستثمار، فيما خصصنا المبحث الثالث للدراسات السابقة و القيمة المضافة للبحث.

أما الفصل الثاني خصص لأثر السياسة الضريبية في تحفيز جلب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2017/2013 حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع الإصلاحات الضريبية في الجزائر من خلال الأسباب و أهم الإصلاحات الضريبية، أما المبحث الثاني فقد خصص للحوافز و التسهيلات التي يمنحها قانون الإستثمار في الجزائر، أما المبحث الثالث خصص لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و توجت دراستنا بخاتمة.

الفصل الأول

الأسس و المفاهيم النظرية للسياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل الأول

تعتبر السياسة الضريبية إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى واضعي السياسة الاقتصادية، حيث بقدر ما تكون السياسة الضريبية فعالة بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني .

كما يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما ملحوظا من طرف الدول و الحكومات، و هذا نظرا لما لديه من مزايا للدول المضيفة من تدفق رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا و المساهمة في توازن ميزان المدفوعات.

و لمعرفة الأسس و المفاهيم النظرية للسياسة الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني:** السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي .
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.

المبحث الأول: ماهية السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: ماهية السياسة الضريبية

أولا: تعريف السياسة الضريبية

لقد عرفت السياسة الضريبية بعدة تعريفات منها:

– مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار إقتصادية و إجتماعية مرغوبة، و تجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.[1]

– مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى.[2]

– عرفها مورس لويس على أنها فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا و تمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب منها العدالة الاجتماعية التجارة الخارجية، التطور التقني، و كذلك تنمية الادخار.[3]

و من خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نعرف السياسة الضريبية كما يلي: تمثل مختلف القوانين و البرامج التي تخططها و تنفذها الدولة، و تعمل على استخدام جميع الوسائل الضريبية و توجيهها و التنسيق بينها بغرض تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية.

ثانيا: مبادئ و أهداف السياسة الضريبية

1 : مبادئ السياسة الضريبية

يقصد بالمبادئ العامة التي تتحكم في الضريبية مجموعة القواعد و الأسس التي يتعين على المشرع اتباعها و مراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة و هي قواعد ذات فائدة مزدوجة فمن الملاحظ أن بعض المبادئ الايجابية للضرائب لها دلالات و أثار واضحة و مباشرة على السياسة الضريبية .

سنناقش بعض المبادئ العامة واسعة القبول و المتعلقة بالعدالة الضريبية مبدأ الانتفاع و مبدأ القدرة على الدفع.

1-1: قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة: تنطلق هذه القاعدة من القدرة المالية التكليفية لدافع الضريبية (المكلف) في المساهمة في الأعباء العامة بحيث تكون مساهمة أعضاء الجماعية في الأعباء العامة متناسبة مع دخولهم.[4]

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن) الدار الجامعية الإسكندرية 2004 ص 13 .
[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الكلية الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 ص 139 .
[3] M , Loure influence de fiscalite sur la fonction de l epargne revue de sciences financieres 1954 page 290
[4] د/ خالد شحادة الخطيب، د/ أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة الطبعة الثانية، دار وائل للنشر 2005 ص 158 .

فيما يتعلق بماهيتها يفرق عادة بين العدالة كهدف من أهداف الضريبية و بين العدالة كركن أساسي من أركان الضريبية و إذا كنا نعتقد بضرورة الارتباط بين ركن الضريبية و هدفها، فانه تجب التفرقة بينهما، فالمقصود بالعدالة الضريبية كهدف هو وظيفة الضريبة التي يجب أن تحققها في المجال الاجتماعي و الاقتصادي، حيث تعد أداة لإحداث تعديل في توزيع الدخول و الثروات بين أفراد المجتمع و فئاته و طبقاته، و هو ما يعني أن تقصد الضريبة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية. أما العدالة الضريبية كركن من أركان الضريبة فيقصد بها القواعد التي تنظم أحكام الضريبة في فرضها و تحصيلها و يراعيها القانون الضريبي و تلتزم بها الإدارة الضريبية بحيث تتوافق الضريبتين مع القدرة التكليفية للحصول.

- ✓ **مبدأ الانتفاع:** ينص هذا المبدأ على أن الأفراد المنتفعون بالإنفاق الحكومي و الإنتاج الحكومي يجب أن يكونوا هم المسؤولين عن دفع تكاليف هدا الإنفاق و الإنتاج وهذه الخدمات، بمعنى أنه يجب عليهم تمويل هذه النفقات الحكومية من خلال الضرائب المباشرة المفروضة عليهم.[1]
- ✓ **مفهوم القدرة على الدفع :** من ضمن صفات الضريبة و خصائصها في الوقت الراهن أنه يجب أن يتم فرضها وفقا للقدرة على الدفع, فالطاقة الضريبية هي عامل ضروري يجب مراعاته و أخده في الحسبان عند فرض الضرائب . دلك أن ما يمكن اقتطاعه من ضرائب من الممول يتوقف على طاقة الممول الضريبية و كل تجاوز لهده الطاقة يؤدي الى مخالفة العدالة الضريبية و يولد مشكلات كثيرة و يغير من سلوك الممول اتجاه الضريبية و من تم فقد أصبح مبدأ القدرة على الدفع من أوسع المبادئ الضريبية قبولا لدى الفقهاء و يدل المبدأ على أن هناك قدرة على دفع الضرائب لدى الممول يمكن تحديدها و قياسها و أن توزيع الأعباء الضريبية بين الممولين في المجتمع ينبغي أن يتم وفقا لهده القدرة على الدفع بحيث يمكن التوصل الى أنظمة ضريبية الوعاء و المعدل و طرق الجباية و التي تتناسب مع هذا المبدأ. [2]

1-2: قاعدة اليقين : يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها، أن تكون يقينية و ليست عشوائية في الفترة، النمط ، حجم الدفع، كل هدا يجب أن يكون واضحا و دقيق سواء للمكلف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع أخر.[3]

على أية ضريبة مفروضة أن تكون واضحة معلومة حق العلم ,من حيث مقدارها و موعد دفعها و كيفية هدا الدفع حتى تكون الضريبة بعيدة عن التعسف و عن التجاوز,و بدلك لا يجوز للضريبة أن تكون مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية التي تحكمها.

فكل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها و زمان حياته و مكان دفعها معرفة تامة تعتبر ضريبة تعسفية و تؤدي لسوء الاستعمال و الاختلاس و إرهاق المكلفين و يجب عدم دفعها.

---

[1] د/ سعيد عبد العزيز عثمان، د / أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة الطبعة الثانية، دار وائل للنشر 2005 ص 158 .
[2] نفس المرجع ص 38 .
[3] محمد عباس محرزي، إقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة الجزائر2004 ص 24.

و لقد اهتمت التشريعات الضريبية المعاصرة بقاعدة الوضوح و اليقين و نلاحظ من خلال النظم الضريبية المطبقة في كثير من البلدان أن أي ضريبة يجب أن تكون محدد في مطاردها و موعد فرضها و تاريخ و أساليب جبايتها.[1]

1- 3 قاعدة الملائمة: "يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة و حسب النمط الذي يمكن أن نراه أكثر ملائمة للمكلف بالضريبة".

و على الضريبة أن تجبي في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف و بالكيفية الأكثر تسييرا له، و يعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة كأن تجبي ضريبة الرواتب و الأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم، و تجبي ضريبة الأرباح الصناعية و التجارية في نهاية الدورة المالية، ,و عند تحقيق الربح، و تجبي ضريبة ربح العقارات من المكلفين بعد دفع بدلات الإيجار.

فالقاعدة الملائمة من أكثر القواعد احتراما في الأنظمة الضريبية المعاصرة سواء أكانت الضريبة مفروضة على الدخول أم مفروضة على الاستهلاك.[2]

1-4 : قاعدة الاقتصاد: المقصود بالاقتصاد هنا هو أي الاقتصاد بنفقات الجبائية بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلفون من ضرائب و ما يدخل منها إلى الخزانة العامة في أقل مبلغ ممكن، و هدا الأمر يتطلب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها و تقل نفقاتها و تحصيلها يجب أن تحصل كل ضريبة بطريقة تجعل أقل حجم ممكن من النقود يخرج من أيادي الشعب مقارنة بما يجب أن يرد إلى الخزينة العمومية هده هي القواعد الأربعة الأولى التي تتعلق بتوزيع الضريبة.[3]

باختصار فان هذه القواعد تسمح بـ:

- المساواة أمام الضريبة (قاعدة العدالة)
- أن الضريبة تكون يقينية و ليست غامضة أو غير معقولة (قاعدة اليقين)
- أن يتم تحصيل الضريبة في الفترة و حسب النمط الذي يلائم جميع المواطنين (قاعدة الملائمة)
- أن تكون الموارد المالية التي تنجيها الدولة من الضريبة أكثر من تلك التي استعملت في تحصيلها من جهة و تجنب إخراج النقود أكثر من اللازم من جيوب المكلفين بالضريبة (قاعدة الاقتصاد).

2 : أهداف السياسة الضريبية

لقد أدى توسع تدخل الدولة إلى توسع وظيفة السياسة الضريبية، بالإضافة إلى اعتبارها أداة تمويلية، أصبحت تؤدي دورا هاما في التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و هذا من أجل تحقيق أهداف تتمثل في:

[1] د / خالد شحادة الخطيب، د / أحمد زهير شامية مرجع سبق ذكره ص 159 .
[2] نفس المرجع ص 159 .
[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره ص 24 .

2-1 : الأهداف الاقتصادية

- إن فرض الضريبية قد يشغل تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في المجتمع و من أهم الاقتصادية ما يلي:[1]

- ✓ العمل على تشجيع الصناعات المحلية و حمايتها من المنافسة الخارجية، فقد تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة، و هذا بدوره يعمل على رفع أسعار السلع المستوردة و بالتالي إلى خلق ظروف منافسة أفضل للسلع المصنعة محليا.
- ✓ توجيه الاستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها، تستطيع الدولة عن طريق فرض الضرائب و بين تلك الضريبتين تشجيع الاستثمار ببعض القطاعات أو الحد من الاستثمار ببعض القطاعات الأخرى فإذا ما أرتأت الدولة أن هناك حاجة لتشجيع قطاع معين فإنها قد تلجأ إلى إعفائه بالكامل من الضريبة أو تخفيض من نسبة الضريبة المفروضة عليه و هذا بدوره يعمل على الاستثمار بهذا القطاع لأن إلغاء الضريبة أو تخفيضها يعمل على زيادة العائد على القطاعات التي تشعر بزيادة الاستثمار فيها عن حاجة المجتمع، و هذا بدوره أقل استثمار و هذا ما نراه واضحا في السياسة الضريبية في الأردن حيث تم إعفاء الدخول على الزراعة إعفاء كليا كما تم أيضا منح إعفاءات ضريبية عديدة لأنواع من الصناعات و هذا يمثل إشارة إلى تشجيع الحكومة الأردنية لهدا بين القطاعين من الاستثمار.
- ✓ وسيلة تشجيع النشاط الاقتصادي: فالضريبة قد تكون إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدولة لتنشيط الاقتصاد في كل من حالة التضخم و الانكماش.

2- 2: الأهداف الاجتماعية

إن الأهداف الاجتماعية للضريبة مع الأهداف الاقتصادية، فهدف محاربة الفقر هدف اجتماعي مرتبط بالهدف الاقتصادي من خلال تحفيز النمو الاقتصادي و توجيه النشاطات للمناطق الفقيرة.

و قد سمحت هذه الإجراءات الضريبية، بشكل فعال من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل، و الحد من تلك التي تتمتع بها الفئات مرتفعة الدخل، و هكذا نجد أن الضريبة تعتبر أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الميادين الاجتماعية و الاقتصادية. [2]

[1] د/ أحمد أبو نصار، محفوظ المشاعلة، فراس عطا الله الشهوان، الضرائب و محاسبتها بين النظرية و التطبيق الطبعة الثانية دائرة المكتبة الوطنية عمان الأردن 2003 ص 07.
[2] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

ثالثا: أدوات السياسة الضريبية

تعتمد السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها جملة من الأدوات نخلصها فيما يلي :

1- الإعفاء الضريبي: نعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين,إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم و دلك ضمن القانون ,و تلجأ الدولة إلى هدا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها و بما يتلائم مع ظروفها لاقتصادية و الاجتماعية و السياسة .[1]

يعتبر الإعفاء الضريبي الحافز ضعيف لأغلبية المشروعات التي عادة ما تحقق أرباحا ضئيلة أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط بالإضافة إلى الكيفية التي يتم من خلالها حساب أقساط الامتلاك بعد انتهاء مدة الإعفاء الضريبي.

2 – التخفيضات الضريبية : و دلك باخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط, كالتخفيض المتعلق بمعدل الضريبة لأرباح الشركات من 15٪ إلى 30٪

30٪ للأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم و العمليات التي تم إنجازها معهم.[2]

و تلجأ أغلبية الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبأ الضريبي و من تم التشجيع على الاستثمار .

3 –نـظام الاهتلاك: يعرف الاهتلاك بـأنه النقصان في قيمة الأصل عبر الزمن، و يعتبر الاهتلاك مسالة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خـلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص)، و كلما عبر حجم هذه المخصصات و شارع في بداية حياة الاستثمار خاصة فترات التضخم ، كلما اعتبر ذلك امتياز لصالح المؤسسة إذ بفضله تتمكن من تحديد استثماراتها و دفع ضرائب أقل فضلا عن كون الاهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة، و تطبق في الجزائر ثلاث أنظمة للاهتلاك و هي الثابث ، الاهتلاك المتناقص، و الاهتلاك المتصاعد و وجود هذه الأنظمة الثلاثة سيمح للمؤسسة باختيار الإهتلاك الذي يتلاءم مع نشاطها.

4 – إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر

[1] صادق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع،1999 ص 75 .

[2] عبد المجيد قدي، السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف، 2001 .

خمسة سنوات، و هذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية لم يغطي الربح المحقق في السنة الموالية و هكذا حتى السنة الخامسة.

5- المعدلات التمييزية: و نعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية ، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات Tax rates يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع.[1]

هذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة و ترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع و منه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسا مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية و لعل أهم المجالات التي تثبث فيها نجاح استخدام المعدلات الضريبية التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الحرة الصناعية ، حيث عندما تكون إحدى الدول النامية سوق مناسبة لإحدى السلع الصناعية ترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة فإنها تستطيع أن تجدب الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية للضرائب الجمركية على سبيل المثال.

المطلب الثاني: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على اللإستثمار الأجنبي المباشر

أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

1 تعريف الإستثمار الأجنبي: يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواءا كان الهدف مؤقت أو لأجل محدد.[2]

و أيضا يعرف على أنه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال و المساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر ، إذ يمكن النظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية و التقنية، و يسمح بتحويل التكنولوجيا و يوفر فرص العمل و من جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير و إدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. [3]

و يمكن تعريفه بشكل آخر الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر إن يكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام فروع المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية و

---

[1] دراز حامد عبد المجيد، السياسة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية 2002.
[2] فريد النجار الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000 ص 23 .
شهرزاد زغبيب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق، مجلة العلوم الإنسانية العدد 08 كلية العلوم الإنسانية،
[3] عنابة 2005 ص4

يكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية أو عن طريق صناديق الاستثمار ، حيث تستمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

و منه يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه كل استثمار يتم من خلاله نقل رؤوس الأموال خارج حدود الدولة الأم أي من دولة لدولة أخرى وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

2 – تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول التي تنال إهتمام العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين حيث تباينت آرائهم حول مفهوم واحد و شامل .

– الإستثمار الأجنبي المباشر يثمتل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد أخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية و بهدف تحقيق عائد.[1]

– إن الإستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الإستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية و المالية و الإجتماعية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة أو غير مباشرة ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات.[2]

2-1 الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار الأجنبي الغير مباشر(الاستثمار المحفظي)**:** يعرف الإستثمار الأجنبي الغير مباشر على أنه إستثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية ، أي هو تملك الأفراد و الهيئات و الشركات في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر.[3]

ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

- **الإستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) او أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و المشاركة هنا للاقتصاد على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءات الاختراع و العلامات التجارية.

إن هذا النوع يساعد على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر ، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية و القوانين و الإجراءات و الفهم لأسواق العمل المحلية ، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2007، ص 233.

[2] فريد النجار الإستثمار الدولي و التنسيق العربي مجع سبق ذكره ص 85 .

[3] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية و المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2001 ص 13 .

و الخبرة الإدارية و الإنتاج المتقدم كما أنه بالنسبة للطرفين فإنه المشاركة في مشروع جديد يساعد على تقليل رأس المال المطلوب، مقارنة فيها إن قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع. [1]

- **الإستثمار في المناطق الحرة:** و تسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيد عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة و يعمل على من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظيم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة و يتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم و الضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة.[2]

- **الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** هذا النوع هو أكثر أنواع الاستثمار تفصيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات و يتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للتسويق و الإنتاج أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدولة المضيفة. [3]

- **مشروعات الإستثمار القائمة على التجمع:** هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بومجبها قيام الطرف الأقل بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائيا، و في هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[4]

ثالثا: أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي

1 _ **أهداف البلد المضيف** : يسعى كل بلد مصيف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحه من وراء جذبه للاستثمارات الأجنبية إلى بلده ومن بين أهم هذه الأهداف التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها نذكر ما يلي:

– المساهمة في التخلص أو بالأحرى التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية .

– الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه و استثماراته.

– زيادة معدلات الاستثمار ، ومن ثم زيادة الإنتاج و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان 2014 ص 41 ص 42 .

[2] عبد الحميد عبد المطلب العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية 2006 ص 185 .

[3] فاروق نشام، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و أثارها على التنمية، مداخلة بالملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب البليدة، 21 و 22 ماي 2002 ص 20 .

[4] أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة الإسكندرية 1998 ص 49 .

– المساهمة في زيارة الصادرات أة كلاهما معا حسب نوع الاستثمار الأجنبي ، و هذا ما يؤدي إلى تحسين و ضعية ميزان المدفوعات.

– تدريب و تأهيل العاملين المحليين من خلال تلك الدورات التدريبية و التكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها .

2 – أهداف المستثمر الأجنبي: بدوره المستثمر الأجنبي يسعى للحصول على تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحه و تحقق له أرباحه طائلة و من بين أهم هذه الأهداف نذكر :

– الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو استثمر الأجنبي في بلده الأصل.[1]

– الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار أو لجودة المنافسة مع منتجات ذلك المستثمر الأجنبي.

– الحصول على المواد الأولية و بأسعار رخيصة، لأجل استخدامها في عملية التصنيع.

– الحصول على اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للاستثمار الأجنبي و بالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.

– الحصول على المزايا و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول خاصة و في وقتنا الحلي حيث أصبحت الدول المضيفة تتنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم تسهيلات و إعفاءات بصورة خيالية من خلال قوانين جذب و تشجيع الاستثمار.

– التخلص من شبح المنافسة الذي كان يلحق الشركات الأجنبية في بلدها الأصلي ، حيث أنه في الدولة المضيفة يسهل على الشركة الأجنبية منافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة و ذلك بسبب وفرة رأس المال و إمكانياتها المتقدمة.[2]

– التخفيف من حدة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال تنويع و توزيع إستثماراتها في مناطق عدة من العالم.

---

[1] Antoine parent balance des paiment et politique economique Nathan 1996 p 74

[2] قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار(بين النظرية و التطبيق) الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر و التوزيع ص 352 .

المبحث الثاني: السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز العلاقة بين الضريبة و الإستثمار و أثار السياسة الضريبية في تحفيز جلب الإستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: علاقة الضريبة بالإستثمار

أولا: من حيث تمويل الاستثمارات: إن قدرة الدولة في تجميع المصادر المالية لتنميتها تعتمد بشكل أساسي على مدى مهارتها في تطبيق سياسة مالية حدقة تمكنها من إغتنام كل الفرص المتاحة للنهوض بالإقتصاد ، لدلك فالضريبة بشكل عام تعتبر من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل استثماراتها و ذلك من خلال تنشيط أو الحد من قطاع معين، إن تقديم التسهيلات التمويلية المثمتلة في تقديم سلفيات من الأموال العامة للأعمال الإقتصادية، بمعنى أن تتحمل الخزينة العمومية هده النفقات دون أن يترتب عليها دفع لفوائد أو خضوع للضرائب من قبل المستثمر.

ثانيا: من حيث توجيه الإستثمارات نحو القطاعات المنتجة: يلعب الإستثمار دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية التي تواجه كثير من المشاكل التي تعيق جهودها في سبيل رفع معدلات النمو و تحقيق التنمية، و لذلك تسعى الدول إلى تهيئة مناخ إستثمارها و منح التسهيلات والمزايا، و الضمانات المتعددة لجذب الإستثمارات إليها لتشارك في عملية التنمية بها، و ذلك بتوجيهها رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية للإستثمار في القطاعات المراد النهوض بها و تنميتها التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني.[1]

و يفهم من سياسة توجيه الإستثمار، السياسة التي تنتهجها الدولة بهدف تحويل النشاط الاقتصادي الإستثماري في الاتجاهات المرغوب في ترقيتها و التوسع فيها، لتشجيع الاستثمار في الأنشطة السياحية أو الصيد البحري بغرض استغلال الثروات المحلية المتاحة، أو النهوض بالمناطق المحرومة و النائية بمنحها تسهيلات مالية و مزايا ضريبية لإستقطاب رؤوس الأموال.

فتعتبر الإعفاءات الضريبية وراء رفع وزيادة الإستثمارات التي يراد إتمامها و رفع الضريبة على الإستثمارات التي تريد الدولة كبحها و توقيفها، و بالتالي تعد الضرائب السلاح الذي تستخدمه الدولة في توجيه إقتصادها.

[1] نشمة ياسين ، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان2018 ، ص 93

المطلب الثاني: أثار السياسة الضريبة في تحفيز الاستثمار الأجنبي

أولا: الاثار الايجابية للضريبة في تحفيز الاستثمار: و تتثمل فيما يلي :

1- الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار

التحفيز الضريبي هو اجراء خاص و غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه إهتمامه إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها مقابل الإستفادة من امتيازات معينة[1] و أهم أسباب منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية ما يلي :

- تشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية.
- إستحداث فرص تشغيل العمالة.
- تشجيع المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة.
- تنمية المناطق الأقل حظا في النمو.
- سياسة إحلال بعض الصناعات محل الواردات.

2- الإعفاءات الضريبية

تعد الإعفاءات الضريبية أحد أدوات الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي لإحداث آثار مقصودة و محددة، و الحد من الآثار التلقائية للسياسة الضريبية و كافة المجالات و من أهم صور الإعفاءات الضريبية :

2-1 الإجازات الضريبية : هي إحدى صور الإعفاء الضريبي الذي قد يكون دائما أو مؤقت و قد يكون كاملا أو جزئيا.

أ- الإعفاء الدائم : هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما و يتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط و مدى تأثيره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية[2]، كما يقصد به الإعفاء الذي تتمتع به المنشأة طوال حياتها دون خضوعها للضريبة، ما دامت تزاول النشاط الذي ينص القانون على إعفاءه بصورة مطلقة.[3]

ب- الإعفاءات المؤقتة : و هي إسقاط لحق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع و عادة ما يكون في بداية النشاط، و يكون لمدة زمنية محددة تختلف من دولة لأخرى في ظل الإعفاء المؤقت و يدعى حينئذ بالإجازة الضريبية.

---

[1] علي الصحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية و أثارها على الإستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الضريبي، رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر العاصمة 1992 ص 91 .

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ص 173 .

[3] الوليد صالح عبد العزيز مرجع سابق ص 71 .

ج- الإعفاء الكلي أو الكامل : بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعينة كإعفاء المؤسسات العاملة في الجنوب الكبير بالجزائر (ولايات أدرار، تندوف، تمنراست ...إلخ) من الضريبة على أرباح الشركات الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري لمدة 10سنوات.[1]

د- الإعفاء الجزئي : يكون الإعفاء جزئيا و هو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة كإعفاء المؤسسات العاملة في الطوق الثاني من الجنوب (ولاية بشار ، ورقلة ، البيض ، الوادي ...إلخ) من 25 % من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات تبعا لشكلها القانوني.

3- التخفيضات الضريبية : تفي إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الإلتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجارة الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم و العمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.[2]

ثانيا : الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمار: تتمثل هذه الآثار فيما يلي :

1- الازدواج الضريبي : إزدواج الضرائب أو تعددها هو فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على الشخص ذاته و عن نفس المال في المدة ذاتها.

-شروط الازدواج الضريبي :

-أن يكون المكلف واحد.

-أن تكون المادة الخاضعة للضريبة واحدة.

-أن تكون الضرائب من نوع واحد أو متشابهة على الأقل.

-أن تكون المدة التي يدفع عنها الضريبة نفسها.

2- الغش و التهرب الضريبيين

2 -1 الغش الضريبي (التهرب الضريبي غير المشروع): يعرفه القانون الجبائي الجزائري بأنه " كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب أو الرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيتها سواء كان ذلك جزئيا أو كليا" .

2 -2 التهرب الضريبي المشروع: و يقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة إستفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي و التي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 173 .
[2] نفس المرجع ص 174.

القانونية، كالتهرب من ضريبة التركات عن طريق توزيع هذه الأخيرة في شكل هبات للذين تربطهم بصاحب التركة قرابة من الدرجة الأولى.

2 – 3 التهرب الضريبي الدولي: يعتبر هذا النوع من التهرب من أخطر أشكال التهرب، إذ أنه يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل و الأرباح التي من المفروض أن تخضع لضرائب البلد الذي حققت فيه فعلا إلى بلد أخر يتميز بضغطه الضريبي الملائم (المنخفض) .[1]

[1] نشمة ياسين مرجع سبق ذكره ص96 .

المبحث الثالث :الدراسات السابقة و القيمة المضافة للبحث

المطلب الأول : الدراسات السابقة

إن هذا الموضوع يتعلق بالسياسة الضريبية و تحفيز جلب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2017/2013 تم تناوله من جوانب مختلفة حيث كانت هناك عدة دراسات و التي نجد منها دراسة الباحث :

أولا دراسة الباحث ولهي بوعلام: النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة (حالة الجزائر) الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف 1 سنة 2013، و قد تمحورت إشكالية البحث حول مكونات النظام الضريبي الحالي في الجزائر و حصيلته المالية، و أبرز التحديات التي تواجهه، إضافة إلى التطرق غلى أهم الوظائف الجديدة للدولة، و الإطار المؤسسي و التشريعي المناسبين للنظام الضريبي حتى يتمكن من المساهمة في تطوير الدولة ، و تمثلت أهم نتائج البحث فيما يلي:

- آليات النظام الضريبي الجزائري لا تستوعب مستجدات الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك يتجلى من خلال مواصلة الاعتماد على الجباية البترولية كبديل للجباية العادية لتغطية العجز المسجل باستمرار في الخزينة العمومية، و المترتب تداعيات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، بدءا بالأزمة النفطية منتصف الثمانينات و انتهاء بالأزمة العالمية سنة 2008.

عدم تلائم النظام الضريبي الجزائري مع الدور الجديد للدولة، بسبب عدم فعاليته في تحقيق دوره الرئيسي المتمثل في تعبئة الموارد المالية لمواجهة منتطلبات التنمية المستدامة ، إلى جانب الدور التوجيهي و الارشادي و التنموي، خاصة في ظل التحديات المستقبلية التي يتوجب استيعابها لمسايرة مختلف الرهانات التي تطرحها البيئة المحلية و العالمية.

ثانيا الدراسة التي قامت بها سعاد مالح : و هي عبارة عن مداخلة المعنونة بـ : " **المقومات الجبائية لجذب الاستثمار الأجنبي** " ضمن ملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر يومي 16 و17 نوفمبر 2015 و هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على سبيل السياسة في تخفيف العبء الجبائي على عاتق المستثمر الأجنبي في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية، و توصلت الدراسة إلى أن عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي لا تتوقف على كثرة الإمتيازات الجبائية و تنوعها، و إنما على مدى فعاليتها و دورها في المشاريع الاستثمارية، و لكي تكون للإمتيازات الجبائية فعالية على الدولة إستهداف مشاريع الإستثمار الأجنبي التي تحقق أكبر عائد ممكن مما ينعكس بالإيجاب على البيئة الاقتصادية.

ثالثا دراسة الباحث نشمة ياسين: مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2018، و قد تمحورت إشكالية البحث حول ما مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و تمثلت أهم نتائج البحث فيما يلي:

- بالرغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية و مزايا متعددة و حوافز مقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر و التي ترجمت بحزمة من قوانين الاستثمار إلا أن هناك عراقيل و صعوبات مازالت تشكل تحدي أمام تدفق الإستثمار الأجنبي.

- يغلب على أراء أفراد عينة الدراسة قناعتهم بأن التشريع الجبائي يحرص على تعزيز العدالة الضريبية، و إن كان ذلك يبقى على المستوى المأمول.
- بالرغم من الإصلاحات الضريبية جاءت لتخفيف و تبسيط النظام الضريبي إلا أنها لم تصنف إلى حد ما في الواجبات و الحقوق بين المكلفين بالضريبة.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث

من خلال الدراسات السابقة و الدراسة الحالية تبين لنا أن هناك توافق فيما بينها حيث ركزت أغلبها على السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تختلف دراستي الحالية عنها في تحليل أثر السياسة الضريبية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014 / 2017 و التي تمثل القيمة العلمية المضافة ، كما تم تحليل كيف يمكن للسلطات الجزائرية إبتكار أساليب و سياسات ضريبية جديدة تقوم بتحفيز جلب الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية الراهنة.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن السياسة الضريبية تمثل مختلف القوانين و البرامج التي تخططها و تنفذها الدولة، و تعمل على استخدام جميع الوسائل الضريبية و توجيهها و التنسيق بينها بغرض تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الظاهرة الإقتصادية التي تسمح بنقل رؤوس الأموال و المهارات و الخبرات العلمية من دولة إلى أخرى، حيث أن كل من الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف غير أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستثمار مثل الضرائب.

الفصل الثانـي

أثر السياسة الضريبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفتر ة (2017/2013)

تمهيد الفصل الثاني

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على طبيعة أهم الإصلاحات الضريبة في الجزائر و كذلك التحفيزات الضريبية و الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي، وأبرز أهم التطورات التي عرفها حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (2017/2013) مع التطرق إلى أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري .
و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : واقع الإصلاحات الضريبية في الجزائر
المبحث الثاني : الحوافز و التسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر
المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة (الأزمة البترولية لسنة 2014) خلال الفترة 2017/2013.

المبحث الأول : واقع الإصلاحات الضريبية في الجزائر

إن الإصلاحات الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 1992 تعتبر إمتدادا للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية الشاملة، و يعرف الإصلاح الضريبي على أنه التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، أو تحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو.[1]

المطلب الأول: أسباب الإصلاح الضريبي و أهدافه

أولا : أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر: إن أسباب و دوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص و عيوب النظام الجبائي القديم، و تتمثل العيوب التي تشكلت سببا للقيام بالإصلاحات الضريبية في ما يلي :

1- ضعف الجهاز الإداري: إن النقص في المعلومات المالية تعكس بالدرجة الأولى ضعف الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب و تحصيلها، مما يؤدي إلى زيادة التهريب الضريبي علاوة على الفساد الإداري.[2]

2- تعقد و عدم استقرار النظام الضريبي : لقد واجهت المؤسسة نظاما معقدا، و ذلك نتيجة لتنوع الضرائب و تعدد معدلاتها بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، إن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق و التحكم فيه مما صعب مهمة إدارة الضرائب و المؤسسة معا.

3- نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة و ارتفاع الضغط الضريبي : لقد أصبح النظام الضريبي القديم غير ملائم و لا يتكيف مع المؤسسة، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الوطن و أمام المعطيات الجديدة للسوق.[3]

بالإضافة إلى عدم مرونة النظام الجبائي القديم ، حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة في الناتج المحلي.[4]

4- ثقل العبء الصريبي: إن المؤسسات الجزائرية كانت تعاني من ارتفاع وطأة الضرائب على أرباح الشركات.[5]

و يعتبر العبء الضريبي جد ثقيل على المؤسسة بسبب تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها ، حيث يشكل ضغطا على خزينة المؤسسة ، كما أنه يمثل أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في عدم التوازن المالي للمؤسسة.

---

[1] حنان شلغوم اثر الإضلاح الضريبي في الجزائر و إنعكاساته على المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه قسنطينة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية و التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر 2002، ص 15.

[2] عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا و الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا 2009، ص 31 .

[3] عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الجزائري للفترة 1995/1988 أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 4.

[4] شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2010، ص 158.

[5] قاشي يوسف، ، فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر 2009، ص 144.

5- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار الخاص : بالرغم من صدور العديد من قوانين الاستثمار الخاص خلال الفترة التي سبقت إصلاحات 1992 م، و التي كانت موجهة أساسا لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال سياسة التحفيز الجبائي إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها، و يعود هذا الفشل إلى أسباب عدة أهمها الاجراءات التعجيزية للقطاع الخاص التي جاءت بها القوانين المتتالية في الفترة الممتدة 1963-1991 إضافة إلى الظروف السياسية و الاقتصادية الغير ملائمة آنذاك.[1]

6- ضعف العدالة الضريبية : يتميز النظام الضريبي الجزائري بابتعاده عن العدالة الضريبية و بتضح ذلك في ما يلي :

- إن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل دون الأخرى، و يترتب على ذلك اختلاف إمكانية التهرب الضريبي بحيث المداخيل الخاضعة لطريقة الاقتطاع من المصدر تنعدم فيها فرص التهرب الضريبي بعكس المداخيل الأخرى التي تبقى لها إمكانية التهرب الضريبي قائمة.
- إن اختلاف مواعيد تحصيل الضريبة للمكلفين قد تشكل إجحافا في حق بعض المكلفين.
- ان الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي و ليس التصاعدي، علما ان المعدل النسبي لا يراعي حجم الدخل فهو يفرض بنفس النسبة على جميع مستويات الدخل و يترتب على ذلك إجحافا في حق الدخول الضعيفة.
- اختلاف المعاملة الضريبية بحيث نجد المؤسسات العمومية و الاشتراكية تستفيد من مزايا هامة على عكس المؤسسات الخاصة.[2]

و إضافة لما سبق، فمن السمات السلبية التي كانت سببا في اللجوء للإصلاحات الضريبية في الجزائر هي الاعتماد على الجباية البترولية و ازدياد حجم الجباية الخارجية، فالجباية البترولية تتحكم فيها عوامل خارجية مما يعكس سلبا مردودية النظام الجبائي إذا مؤثرات سلبية.

ثانيــا : أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

من خلال ما سجلته اللجنة الوطنية للإصلاح الجبائي في تقريرها النهائي : أن الاصلاحات الضريبية لا تهدف إلا لشيء واحد هو إرساء نظام جبائي فعال و مبني على ضرائب سهلة النسب و مقبولة اجتماعيا و التي يمكن أن تجلب قدرا كافيا من المداخيل و تكرس مبدأ العدالة الضريبية،[3] و كذا توسيع الوعاء الضريبي و تخفيض أسعار الضرائب. من أجل ذلك سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي و التي نعرضها فيما يلي :

[1] قدوري نور الدين، "الاصلاحات الجبائية و أهميتها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر" دراسة حالة الجزائر للفترة (2008/1992) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008، ص 93.

[2] Athman kandilk ,théorie fiscal et développement ; Alger 1970 , p200

[3] Rapport final de la commission national de l'évaluation du système fiscal Algerien CNESFA 1989 p 24

1- ارساء نظام جبائي بسيط و مستقر : حيث أن تحقيق نظام جبائي مستقر في تشريعاته يهدف غلى نزع التعقيد و الغموض الذي ميزه من خلال الفترة السابقة و اعادة المبادىء الأساسية لهيكل النظام الجبائي بما يترتب عليه من شفافية و وضوح تنعكس ايجابا على المكلفين بالضريبة و على الإدارة الجبائية بحد ذاتها.[1]

2- تخفيف العبء الضريبي : ان تخفيف العبء الضريبي يحفز المؤسسة بمزاولة و توسيع نشاطها ، كما يشجع تكوين مؤسسات جديدة، من أجل ذلك اتخدت أول إجراءات تسمح بتخفيف و مرونة العبء الضريبي لصالح المؤسسة.

3- إدارة ضريبة فعالة : إن من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه و متابعته، لذلك فمن الأهداف الهامة للإصلاح الضريبي تحقيق إدارة فعالة من خلال رفع عدد الموظفين بالجهاز الضريبي و إنشاء مدرسة و طنية للضرائب، تعميم استعمال الإعلام الآلي وإزالة البيروقراطية و كل العراقيل الموجودة داخل إدارة الضرائب مما يؤدي إلى كسل ثقة المكلف بإدارة الضرائب لإضافة إلى تنظيم أبواب مفتوحة على الضرائب كل سنة للتقرب من المواطن.

4- تحقيق العدالة الضريبية : يسعى النظام الضريبي الجديد إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي و ذلك من خلال ما يلي :

أ- التمييز بين الأشخاص الطبيعية المعنوية و إخضاع كل طرف منها لمعاملة ضريبية خاصة.

ب- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل و العمل على حماية القوة الشرائية بدفع الضريبة لتكون عامل من عوامل التحكم في التضخم[2]، و التوسع بإستعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة ، علما أن الضريبة التصاعدية اكثر عدالة من الضريبة النسبية، حيث أنها تراعي مستويات الدخل.

ج- مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف عن طريق الأخد بعين الإعتبار لظروفه الشخصية و كذا إعفاء الحد الأدنى للمعيشة.

5- توجيه النشاط الاقتصادي : وذلك من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي و تشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على زيادة الاستثمار عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء و استعمال بعض التقنيات المحفزة على عملية الاستثمار و توسيع المشاريع، و ذلك خلال الإجراءات التالية :

- حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية.
- توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها و ذلك وفق السياسة الاقتصادية المنتهجة.
- تشجيع الأعوان الاقتصادية عن طريق ترقية الادخار نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها.[3]

---

[1] العياشي عجلان ،ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل 2009/1992، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2006، ص 25.

[2] قاشي يوسف، مرجع سابق، ص 151.

[3] عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة من الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري، جامعة البليدة الجزائر،2002، ص 3.

– زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة و جعلها تغطي نفقات التسيير.

إن مختلف الأهداف التي تسعى الإصلاحات الضريبية لتحقيقها تندرج ضمن عصرنة النظام الضريبي و فعاليته بحيث يصبح موضوعي و متكيف أكثر مع معطيات اقتصاد السوق، و ذلك من خلال تحرير المؤسسة بإخضاعها لإفرازات السوق، و لكي تحقق تلك الأهداف يجب تهيئة الأرضية الملائمة لذلك، من خلال توفير كل الوسائل الضرورية لإنجاز تلك الإصلاحات و إعادة النظر في جميع المتغيرات التي تتصل بالنشاط الاقتصادي كسياسة النقود، الائتمان و الأسعار...

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر

أولا – إصلاح التشريعات الضريبية: ما ميز الإصلاح الضريبي في الجزائر هو إحداث ضرائب جديدة و عصرية تضاهي بذلك الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة و تمثلت هذه الضرائب فيما يلي:

1– ضريبة الدخل الإجمالي: احداث هذه الضريبة بموجب الإصلاح الضريبي لسنة 1991[1] و تتعلق بدخل الأشخاص الطبيعيين و تعتبر تبسيط لنظام الضرائب النوعية و الضريبية التكميلية على الدخل حيث أدمج فيها كافة الضرائب المطبقة على المداخيل المختلفة للشخص الواحد في ضريبة و حيدة هي ضريبة الدخل الإجمالي و هذا بالإنتقال من فروع الدخل إلى نظام اجمالي.[2]

2– ضريبة أرباح الشركات: شكل احداث الضريبة على ارباح الشركات احدى الركائز الاساسية التي جاء بها الإصلاح الضريبي سنة 1991[3] حيث تم التمييز لأول مرة بين الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارية بغخضاع كل فئة لضريبة خاصة بهم.

يهدف المشرع من خلال إحداثه لضريبة الشركات إلى جعل المؤسسة العمومية في نفس موقع المؤسسة الخاصة و إخضاعه لمنطق و شروط السوق[4]، و ذلك في سياق إصلاح المؤسسة العمومية الذي شرع فيه نهاية الثمانينات حيث كرس المشرع ذلك بإحداثه لهده الضريبة التي أدمج فيها مجمل الأرباح و المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الاشخاص المعنوية و قد حدد المشرع معدلات الضريبة على أرباح الشركات التي خضعت لتعديلات عديدة بومجب قوانين المالية إلى أن وصلت إلى حدود:[5]

19% بالنسبة لنشاطات الإنتاج.

23% بالنسبة لمقاولات البناء و الري و نشاطات السياحة ، المسرح و السينما باستثناء وكالة السياحة.

26% بالنسبة للنشاطات الاخرى.

[1] قانون رقم:36/09 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991 .
[2] قدي عبد المجيد، مداخلة بعنوان النظام الضريبي و تحديات الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 5 .
[3] قانون رقم:36/09 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991.
[4] د قدي عبد المجيد ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 156 .
[5] الأمر رقم 01/15 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 .

– **ضريبة القيمة المضافة:** يعتبر احداث ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في الجزائر المستقلة تجسيد لمسعى المشرع الجزائري للتحول نحو نظام الضرائب العصرية، فريضة.

فريضة القيمة المضافة أحدثت كذلك بموجب قانون المالية لسنة 1991[1] و هي ضريبة على السلع و الخدمات تقوم المشروعات (المؤسسات) بتحصيلها على مراحل و لكن المشتري النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكلمل في نهاية الامر.[2]

شكل إحداث ضريبة القيمة المضافة أحد ركائز الإصلاح الضريبي في الجزائر و نقلة نوعية في مجال الغصلاح، و جاءت هذه الضريبة لتعويض نقائص و عيوب نظام الرسوم على رقم الأعمال الذي كان معمول به من قبل، و المتمثل في الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) الذي يمتاز بمحدوديته بالنسبة لمجال تطبيقه و الحق في الحسم بالإضافة إلى كثرة معدلاته و ارتفاع نسبة و كثرة الاعفاءات الممنوحة حيث حقق الاصلاح الضريبي في مجال الضريبة على القيمة المضافة ما يلي : [3]

–توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

–عمومية (شمولية) الخصم.

–التخفيض في عدد المعدلات.

–تحديد قاعدة ضريبية جديدة.

–التخفيض في عدد الاعفاءات.

4– الضريبة الوحيدة الجزافية: إن احداث الضريبة الوحيدة الجزافية يندرج في سياق جهود المشرع الجبائي لتبسيط و تحديث النظام الضريبي بموجب قانون المالية لسنة 2007[4]، كما تعتبر الضريبة الوحيدة الجزافية ضريبة جاءت لتحل محل النظام الجزافي الذي كان سائدا من قبل حيث عوضت هذه الضريبية ضريبة الدخل الاجمالي و ضريبة القية المضافة و كذا الرسم على النشاط المهني[5]، و هي تمس الاشخاص الطبيعيين الدين لا يتجاوز رقم أعمالهم سقف 30.000.000 دج سنويا و الذين يمارسون نشاطا تجاريا في بيع السلع أو تأدية الخدمات و قد أدمج المشرع في مجال تطبيق هذه الضريبة الاشخاص المعنوية بالإضافة غلى نشاطات الإنتاج.

ثانيـا: إصلاح الإدارة الضريبية: يأتي برنامج إصلاح الإدارة الضريبية في سياق الاصلاحات الضريبية التي شرع فيها من قبل و في إطار عصرنة الإدارة العمومية و قد اطلقت السلطات العمومية برنامج لإصلاح و عصرنة الإدارة الضريبية الذي ارتكز برنامجه على محورين أساسين و هما :

---

[1] قانون رقم:36/09 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991.

[2] د / قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2011، ص 129.

[3] Sadoudi Ahmed , la reforme fiscale reforme economique au Maghreb Annales de l institut maghrébin d’économie douanière et fiscal, IEDF, Année 1995 , p 102.

[4] قانون رقم:24/06 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 يتضمن قانون المالية لسنة 2007.

[5] قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، سنة 2007.

1-إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية: عرفت الإدارة الضريبية اصلاح شامل لهياكلها الجبائية توجب بأحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية و هي مديرية كبريات المؤسسات المراكز الضريبية و المراكز الضريبية الجوارية في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد بهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في شباك وحيد.

1-1- مديريات كبريات المؤسسات: يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المحدثة بموجب قانون المالية لسنة 2002 في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية و العملية و تقوم مديريات كبريات المؤسسة بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات التابعة للقانون الجزائري و الخاضعة لضريبة ارباح الشركات وتتكفل جبائيا بالتسيير و الفحص و التحصيل بالنسبة للشركات التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج و تتكفل هذه المديرية بـ :

-تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبية المعترف بها.

-توسيع طرق الطعن.

-تحديث و تبسيط الإجراءات ، وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.

1-2- المراكز الضريبية: تعتبر المراكز الضريبية مصلحة عملية جديدة تابعة لمديرية الضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

1-3- المراكز الجوارية الضريبية: يمثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الإنتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية و إجراءات تسييرها الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال إفتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب. تعتبر المراكز الجوارية الضريبية بدورها مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرلئب و تختص للضرائب حصريا بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب بالنسبة لفئة واسعة من المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الوحيدة الجزافية.[1]

2- ادخال تكنولوجيا المعلومات: يعتبر إدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث و هو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية و تأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي، و بالفعل قامت الادارة الضريبية بالاستعانة بمكتب إستثمار أجنبي إسباني Indra-Sitemas قصد اقتناء و وضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية لمل له من دور في :[2]

[1] أ. وشان احمد، أ.د، بلعزوز بن علي، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة و تطوير الإدارة الضريبية بالاشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 17 جانفي 2017، ص 69.

[2] نفس المرجع ص 70.

– تقديم للمديرية العامة الضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد اتمام مهامها و بلوغ أهدافها.

– ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الايصال المناسبة.

– تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية و النجاعة المطلوبة.

– ضمان و جود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين.

– اعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة لفائدة الموظفين و كل حسب مسؤوليته.

– تبسيط الاجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.

– البحث عن تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.

و عليه فإن إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الادارة الجبائية يهدف إلى تحقيق النجاعة من خلال :

– تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الالكتروني.

– المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبية للإدارة الضريبية لدى المكلف بالضريبة و التي يصعب تحصيلها و بالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي و الحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الادارة الضريبية.

– التخفيض في مدة دراسة الشكاوى و الطعون المقدمة من طرف المكلف بالضريبة كون استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الادارة الضريبية يسمح بالولوج و بسرعة إلى كافة المعلومات الخاصة بالإخضاع الضريبي موضوع النزاع بالنسبة للمكلف سواء تعلق الأمر بمدى احترامه لالتزاماته الجبائية المتعلقة باكتتاب التصريحات الجبائية أو بالنسبة لتسديد الضريبة أو بالنسبة لطريقة تقدير و تأسيس الوعاء الضريبي للمكلف بالضريبة.

– التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية أو الانشغالات الخاصة بحسن الاستقبال و تحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الادارة الجبائية.

– المعالجة السريعة و الفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة و في آن واحد.

– سهولة و سرعة التعرف و اكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبث ارتكابهم للغش و التهرب الضريبي و الدين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.

– التسيير الفعال و العقلاني للموارد المتاحة لإدارة الجبائية خلال ممارسة مهمها المتعلقة بالتدقيق و التحقيقات التي تتم على مستوى مصالحها.

3- رقمنة الإدارة الضريبية : إن وضع حيز التطبيق ادارة إلكترونية مؤسسة على استخدام تقنيات الاعلام الآلي و الاتصال تسمح بتكييف جميع أساليب العمل مع الممارسات العالمية لإستراتيجية المؤسسات لمواجهة العولمة،[1] و كذلك تلبية للمخطط التنظيمي الجديد كمديرية كبريات المؤسسات و المراكز الضريبية و زيادة و اتساع رقعة نسيج المكلفين بالضريبة مما يتطلب امكانية مادية و عصرية.

وفي هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية اصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الالكتروني و تمثلت الاجراءات المتبعة للوصل إلى ادارة الكترونية على وجه الخصوص فيما يلي :

- تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت و الأنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون و التنسيق بين هذه المصالح و سهولة الوصول إلى المعلومات الضريبية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه.
- إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب و هو بمثابة نافدة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية تصريحات جبائية، قوانين و مجلات...إخ و للتفاعل مع مستخدمي الانترنت و نقل انشغالاتهم.
- اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعرف الجبائي عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الالكتروني للإدارة الضريبية مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف و الحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الالكتروني.
- وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات و الشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات حيث سمحت للمكلفين بالضريبة امكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك الذي احدث لهذا الغرض.
- اضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.
- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الالكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات و البيانات الخاصة به على الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به و يهدف المشرع من وراء ذلك اضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي.
- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الالكتروني في إطار الاستراتيجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص و تكييفه مع الرهانات المتمثلة في التجارة الالكترونية و اعتماد العديد من الشركات و المؤسسات انظام المحاسبة و الفوترة الالكترونية. [2]

---

[1] تدخلات السيدة بالسكي و السيد ارتونو خبيري شركة INDRA الاسبانية، خلال ملتقى حول النظام المعلوماتي نحو ادارة إلكترونية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب العدد 73 /2014 ص 2 (النسخة المترجمة باللغة العربية).

[2] أ. وشان احمد، أ.د، بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 70،ص71.

المبحث الثاني : الحوافز و التسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الإستثمار في الجزائر وأيضا أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول : التحفيزات الضريبية الواردة في قوانين الإستثمار

أولا: الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر في ضوء الأمر رقم 01/03المؤرخ في 20أوت 2001 و المتعلق بتطور الاستثمار: استنادا إلى المادتين 09 و 10 من الأمر 01- 03 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن النظامين: النظام العام و النظام الاستثنائي (الخاص)، و ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا و إعفاءات خاصة، لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شانها المحافظة على البيئة، و حماية الموارد الطبيعية ، و إدخال الطاقة، و المساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

و فيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية، و شبه الضريبية و الجمركية الممنوحة للمستثمرين :

* **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الإمتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار و هيئة الإقليم، و تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هدا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع و بداية تشغيله و تستفيد الاستثمارات من :

– تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

– الإعفاء من وسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

* **نظام الاستثناءات:** يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين و هي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار و مرحلة الانطلاق في الاستغلال، و هذا كما هو موضح فيما يلي :

في مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من :

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة02% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVAفيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.–تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع. [1]

[1] أ/ طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات ضمال إفريقيا، العدد السادس ، ص 321.

في حالة مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

– الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزائي، ومن الرسم على النشاط المهني.

– إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.

و تجدر الإشارة أنه في جويلية 2006، تم إصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار يعدل و ينمم الأمر 01/03المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و يؤسس هذا النص الجديد منظومة جديدة و توسيعا للامتيازات و منها الحوافز الضريبية، غير أننا لن نركز عليه لأن آثاره على الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون مستقبلي، لذلك سنكتفي بالتركيز على الحوافز الضريبية الممنوحة في ضوء الأمر رقم 01/03المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.[1]

ثانيا : التحفيزات الضريبية من خلال الأمر رقم 06-08

1- بعنوان الإنجاز

* الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في انحاز الاستثمار.[2]

* الإعفاء من الرسم من القيمة المضافة للسلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل في إطار الاستثمار.

* الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.[3]

2- بعنوان الاستغلال : فإنها تستفيد لمدة عشر سنوات من :

* الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني للوكالة ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة، من مدة الرد 72ساعة بعنوان الإنجاز و 10أيام للمقرر الخاص بالاستغلال.

* تقلص المدة إلى 03 سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

*الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و كذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق.[4]

---

[1] أ/ طالبي محمد، مرجع سابق، ص 322.

[2] الأمر رقم 08/06 المعدل و المتمم للقانون 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 2006/07/15، الجريدة الرسمية/ العدد 47، المادة 07 الفقرة أ.

[3] نفس المرجع، المادة 07 الفقرة ب.

[4] نفس المرجع ، الفقرة 07.

* الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

ثالثا : تشريعات لتقييد الاستثمار الأجنبي

واصل المشرع الجزائري تعديلاته فأدخل بموجب قانوني المالية التكميليان لسنتي 2009 و 2010 تعديلات في النظام القانوني للاستثمار من شأنها تقييد الاستثمار الأجنبي بقواعد جديدة من بينها تقيده بقاعدة(49%،51%) سواء في إطار الشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية أو في حالة إنجاز الاستثمارات من قبل المتعاملين الأجانب، و بذلك لم يعد بإمكان المستثمر الأجنبي إنشاء مؤسسات أو مشاريع بمفرده أو بالاشتراك مع مستثمر أجنبي آخر إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و أيضا وجوب توفير ميزان بالعملة الصعبة و اللجوء إلى التمويل المحلي و تم إحداث حق الشفعة حيث صدر في قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بموجب الأمر (10-01) المؤرخ في 26 أوت 2010 لإحداث حق شفعة لفائدة الدولة و المؤسسات العمومية الاقتصادية على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب، و كل تصرفات التنازل عن الحقوق العينية العقارية المتبعة من طرف شركات أجنبية تخضع للتشريع الجزائري (الأمر (10-01) (26أوت 2010، ص ص: 01-23).[1]

رابعا: إصلاحات تحرير الاستثمار الأجنبي من قيود قوانين 2009 و مظاهر تشجيع الاستثمار الأجنبي بقوة في قانون المالية لسنة 2016 : بصورة رسمية سحبت الحكومة الجزائرية "رسميا "الشفعة و قاعدة (51/49%) المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من نص قانون الاستثمار بعد المصادقة عليه من غرفتي البرلمان، لتؤكد الحكومة على توجهها الجديد، من خلال إضفاء "**المرونة** "على القواعد المنظمة للاستثمارات و الأنشطة الاقتصادية بعد الخيار الذي بقي صامدا مند سنة 2009 برّرته بحماية الاقتصاد الوطني، و هو ما ينبئ بتنازلات أخرى قد ترضخ لها السلطات العمومية تحت وطأة الأزمة المالية و تراجع المداخيل من الجباية البترولية، قد تمتد أيضا إلى تعديل النصوص المتعلقة بنقل الشركات الأجنبية لأرباحها نحو الخارج، و الاستجابة تبعا لذلك للنداءات التي يرفعها المستثمرون الأجانب و حتى النواب البرلمانيون، داعين بضرورة حصر قاعدة (51/49%) في القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي فقط ، و على الرغم من أن وزير الصناعة و المناجم أكد مؤخرا على أن سحب هذا المبدأ من قانون الاستثمار لا يعني إلغاؤه فيما برر معدوا نص قانون الاستثمار هذا الإجراء بصعوبة مراقبة كافة الاستثمارات الأجنبية الداخلية كونه لا يتم التسجيل لدى وكالة تطوير الاستثمار إلا الاستثمارات المؤهلة و الراغبة في الاستفادة من الامتيازات.

[1] د/ بوطورة فضيلة، د/ سمايلي نوفل، تقييم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة (2005،2015) بين حقيقة التعديلات و الإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية، مجلة جديد الإقتصاد، عدد 12، ديسمبر 2017، ص 113.

من الناحية المقابلة يوضح عرض الأسباب لنص القانون ، بأن حق الشفعة فقد دوره كأداة لمراقبة دخول الأجانب إلى الاقتصاد الوطني، و هذا منذ إلغاء إجراء المراجعة القبلية من طرف المجلس الوطني للاستثمار، لهذا تم اقتراح " الاكتفاء بحق الشفعة المؤسس في إطار قانون الإجزاءات الجبائية، مع التحفظ على توسيعه إلى أسهم الحصص الاجتماعي"[1]

و بناءا على ذلك لم يعد لحق الشفعة مكان في قانون الاستثمار الذي ينص في مادته (30) على إخضاع جميع عمليات نقل الأسهم و الحصص الاجتماعية و كذا الممتلكات من طرف أو لصالح أجانب لترخيص من طرف الوزارة المكلفة بالاستثمار أي وزارة الصناعة و المناجم، و حسب المادة (31) فإن التنازلات في حدود الـ 10% أو أكثر من الأسهم و الحصص الاجتماعية للشركات الأجنبية التي تملك مساهمات في مؤسسة جزائرية يجب أن تمر عبر مجلس مساهمات الدولة، و بعد ذلك فإن عدم احترام هذا الإجراء الشكلي أو وجود اعتراض من قبل المجلس في أجل قدره شهر ابتداء من استقبال المعلومة الخاصة بالتنازل يمنح للدولة حق الشفعة الخاص بعدد الأسهم و الحصص الاجتماعية التابعة للشركة الجزائرية، على أن هذه القاعدة تخص فقط العمليات المنجزة خارج البورصة، من جهة أخرى يتضمن نص القانون تعديل إجراءين اثنين هما : قاعدة اللجوء الإجباري إلى التمويل الداخلي و القاعدة المنظمة للشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية بفتح رأس المال (الجزائر الجديدة، 20جوان 2017)، و ذكّر النص بوجوب أن تسجل القاعدة الأولى في قانون المالية، إما من خلال تنظيم من بنك الجزائر كون القانون يقتصر على المستثمرين في قطاعين من بين 6 قطاعات التي تنص عليها قائمة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، و وفقا لذات الوثيقة فإن خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية يجب أن تنظم بواسطة قانون المالية، علما أن إجراء كهذا تم النص عليه في قانون المالية 2016، حيث يسمح لمؤسسة عمومية بفتح رأسمالها للمساهمة الخاصة شرط الحفاظ على 34 % من أسهمها .

و في إطار دعم الاستثمار الأجنبية بالجزائر، تنص المادة (58) من مشروع قانون المالية 2016 على أن "التمويلات الضرورية لتجسيد المشاريع الأجنبية المباشرة أو بالشراكة، باستثناء تلك المتعلقة بتكوين رأس المال، تتم عادة باللجوء إلى التمويل المحلي، و تضيف نفس المادة "لكن الحكومة تسمح في إطار دراسة مشخصة باللجوء إلى التمويلات الخارجية اللازمة لإنجاز المشاريع الإستراتيجية من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري ".

و يذكر النص بأنه مند سنة 2009 تم إدراج إلزامية التمويل بالمواد المحلية قصد تثمين استعمال المواد المتاحة و تجنب زيادة الضغط فيما يخص الاستدانة من الخارج، كنا تم في إطار نفس النص اقتراح إجبارية إعادة استثمار من الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم المستثمر، و نص المشروع كذلك على إعفاء من قسيمة السيارات المركبات التي تسير بالغاز الطبيعي المضغوط و غاز النفط المسال بهدف تشجيع استعمال الوقود

[1] نفس المرجع ، ص 114.

النظيف و المصنع بالجزائر، كما يسمح القانون باللجوء إلى التمويلات الخارجية عند الضرورة لتجسيد استثمارات إستراتيجية بشكل مباشر أو بالشراكة. و يطمح هذا الإجراء حسب المشروع إلى تسهيل الولوج للتمويل بالنسبة للاستثمار مع تفادي المديونية الكلاسيكية الخارجية . كما حدد 30 % كنسبة للأرباح التي يجب إعادة استثمارها كمقابل للتسهيلات المقدمة في إطار دعم الاستثمار.[1]

المطلب الثانـي : الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي

تتمثل أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر في عدة عناصر أساسية لعل أهمها ما يلي:

أولا : مبدأ حرية الاستثمار : إن مبدأ حرية الاستثمار يضمن للمستثمرين الأجانب الحرية الكاملة في الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع و التنظيمات المقننة المعمول بها لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات المختلفة ماعدا تلك التي هي مخصصة صراحة للدولة، كالصحة العمومية، التربية و التعليم ، و تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة. من هذا المنطلق يظهر بأن الحرية مفتوحة في كل المجالات باستثناء الأنشطة المقننة التي تحتاج إلى ترخيص و ذلك من أجل ضمان الأمن العام و المحافظة على الصحة العمومية.
و تنص المادة 58 من القسم الثالث للأمر 09-01[2]على ما يلي :
"لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي ، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء ". كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) او في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

ثانيـا : مبدأ عدم التمييز :جاء مبدأ عدم التمييز حسب المادة 38من المرسوم التشريعي 93-12 و التي ورد فيها "يحظى الأشخاص الطبيعيين و المعنويين بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار"، و يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع بلداتهم الأصلية.

ثالثـا : مبدأ حرية تمويل رؤوس الأموال :مبدأ حرية تمويل رؤوس الأموال فلقد جاء حسب القانون 90-10المتعلق بالنقد و القرض، و حسب قانون الاستثمارات لسنة 1993، بحيث أنه للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخل و الفوائد، و سواها من الأموال المتصلة بتمويل نشاطات اقتصادية في الجزائر غير

[1] د/ بوطورة فضيلة، د/ سمايلي نوفل، مرجع سابق، ص 114، ص115.
[2] الأمر 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009، و المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009.

مخصصة للدولة، و تتوسع إلى ضمانات الاتفاقيات الدولية التي وضعت عليها الجزائر، و الذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 كما يلي :" تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، و مسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري و الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه"، و يتم تحويل رؤوس الأموال بصفة مستمرة خلال فترة الاستغلال و هناك تحويلات يمكن أن تتم بصفة واحدة و هذا عند تصفية الاستثمار أو التنازل عنه.

يجب تقييم طلب تحويل الأرباح أو نتائج التنازل عن الاستثمارات الأجنبية من طرف بنك الجزائر، و يتم الترخيص بالتحويل في أجل أقصاه شهرين ابتداء من تاريخ إيداع الملف، بغرض حماية المستثمر من تقلبات أسعار الصرف.

رابعا : مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار: مبدأ ثبات القانون الطبق على الاستثمار فلقد جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي بحيث نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة :" لا تطبق المراجعات و الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة ".

و يكرس نص هذه المادة مبدأ احترام الحقوق المكتسبة عند تطبيق القوانين الجديدة على الاستثمارات التي شرع في إنجازها، كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي و ضمان حق ملكيته في حالة التأميم و عدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.[1]

خامسا : التحكيم الدولي :التحكيم الدولي تنص عليه المادة 41 من المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993، فإن أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية المتعاقدة سواء كان بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، فإن النزاع يطرح على المحاكم المختصة و المقصود بالمحاكم المختصة هنا هي المحاكم الجزائرية بحيث تكون مختصة مبدئيا إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر و تتعلق بالصلح و التحكيم، مثلا الاتفاقية الثنائية بين الجزائر و فرنسا حول تشجيع الاستثمارات ، حيث جاء في نص المادة الثامنة منها أن الخلاف أو النزاع يتم تسويته :

- بالتراضي بين الطرفين.
- فإذا لم يسوى في مدة ستة (06) أشهر يرفع النزاع إلى المحكمة الجزائرية أو أمام المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار.

[1] لعرشي عبد الصمد، دور السياسة الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر و تونس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم، 2017، ص 90.

سادسا : الازدواج الضريبي : أما فيما يخص الازدواج الضريبي فقد نتج عن الإصلاحات الجبائية التي تبنتها الجزائر مند 1990 التوقيع على38 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، و ذلك لتفادي كل ما من شأنه عرقلة الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة (الأزمة البترولية لسنة 2014) خلال الفترة 2017/2013

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة التي عرفت فيها سنة 2014 صدمة نفطية، ابتداء من أثر الأزمة البترولية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري و مرورا إلى حصيلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

المطلب الأول: أثر الأزمة البترولية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري

أولا: بوادر أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 2014

بعد ثلاث سنوات من الإستقرار النسبي في سعر برميل النفط عند عتبة 100 دولار للبرميل إتخذت أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 منحنى مغايرا لتتجه نحو الإنخفاض المستمر الذي وضع حيزا واسعا من الإهتمام العالمي و تصاعدت المخاوف من تداعياته المحتملة على الاقتصاد العالمي، و على الدول المنتجة و المستهلكة و مستقبل الصناعة النفطية بشكل خاص. و قد تزايدت حدة هذا الانخفاض في الأسعار بعد أن إتخذت منظمة أوبك في شهر نوفمبر 2014 قرارا بخلاف ما هو متوقع يتعلق بالإبقاء على سقف إنتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مسجلا بذلك تراجعا مستمرا ليسجل هذا التراجع شهر جانفي 2015 نسبة 59 بالمئة مقارنة بشهر جوان 2014 و بنسبة 54 بالمئة مقارنة بشهر سبتمبر 2014 ، لتفقد بذلك الأسعار أكثر من نصف قيمتها الإسمية خلال فترة أربع أشهر فقط ، و هذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (01) تطور متوسط السعر الشهري للبترول خلال الفترة (جانفي 2014 ديسمبر 2017)

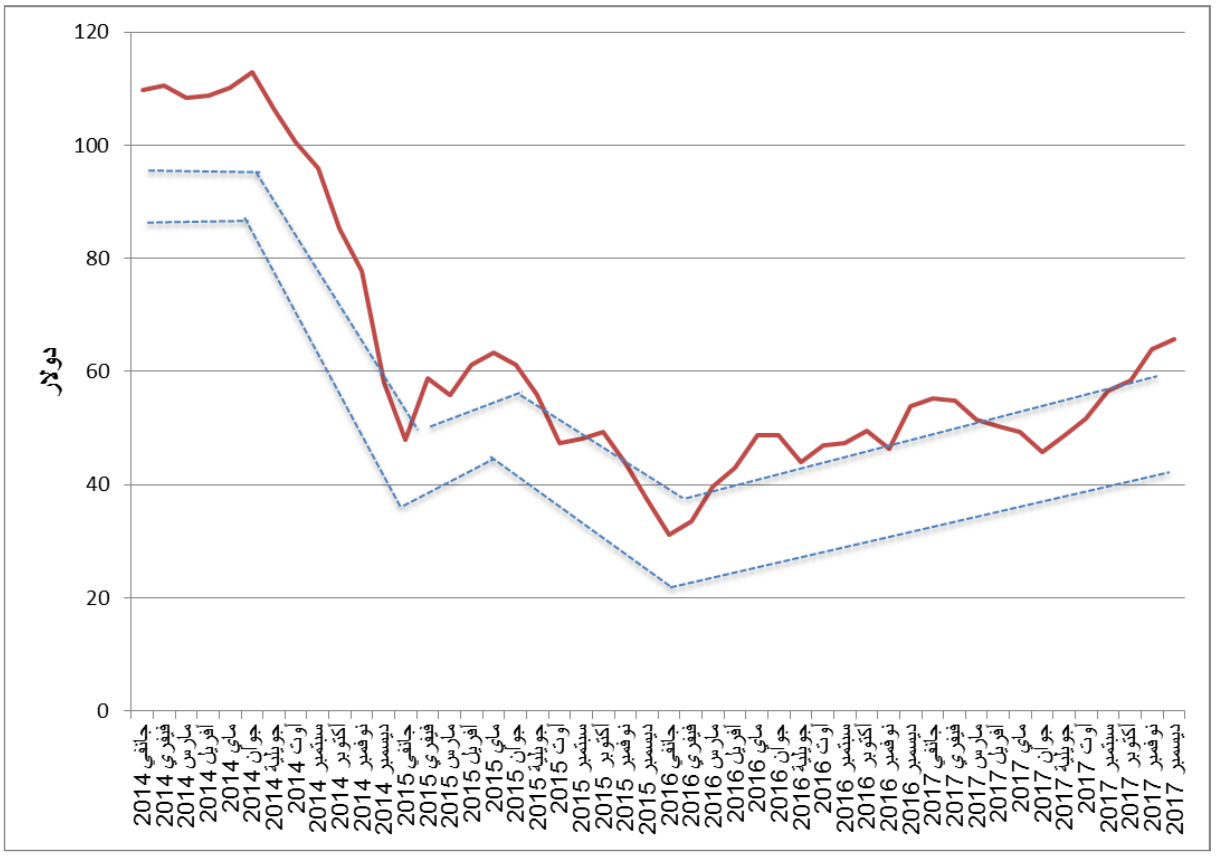

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر2018 ص41 .

عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من البترول، و الذي تجاوز 100 دولار بين 2011 و 2014، و انخفاضا حادا في 2015 و 2016 ليصل إلى 53,07 دولار و 45,01 دولار على التوالي.

يبين التطور الشهري لأسعار البترول الاتجاه التنازلي و المتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016 بالفعل انتقل متوسط السعر الشهري للبترول من 109,74 دولارا للبرميل في جانفي 2014 إلى 57,98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ثم إلى 31,10 دولا للبرميل في جانفي 2016 (37,41 دولار للبرميل في ديسمبر 2015). منذ ذلك الحين بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 53,97 دولارا للبرميل في ديسمبر 2016، ثم 65,74 دولارا للبرميل في ديسمبر 2017 .

ثانيا: أثر الأزمة البترولية 2014 على الإقتصاد الجزائري

سنحاول تحديد أثار الأزمة البترولية 2014 على أهم المؤشرات الإقتصادية و المالية و النقدية

1. الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (02) انخفاض الناتج الداخلي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2017.2013)

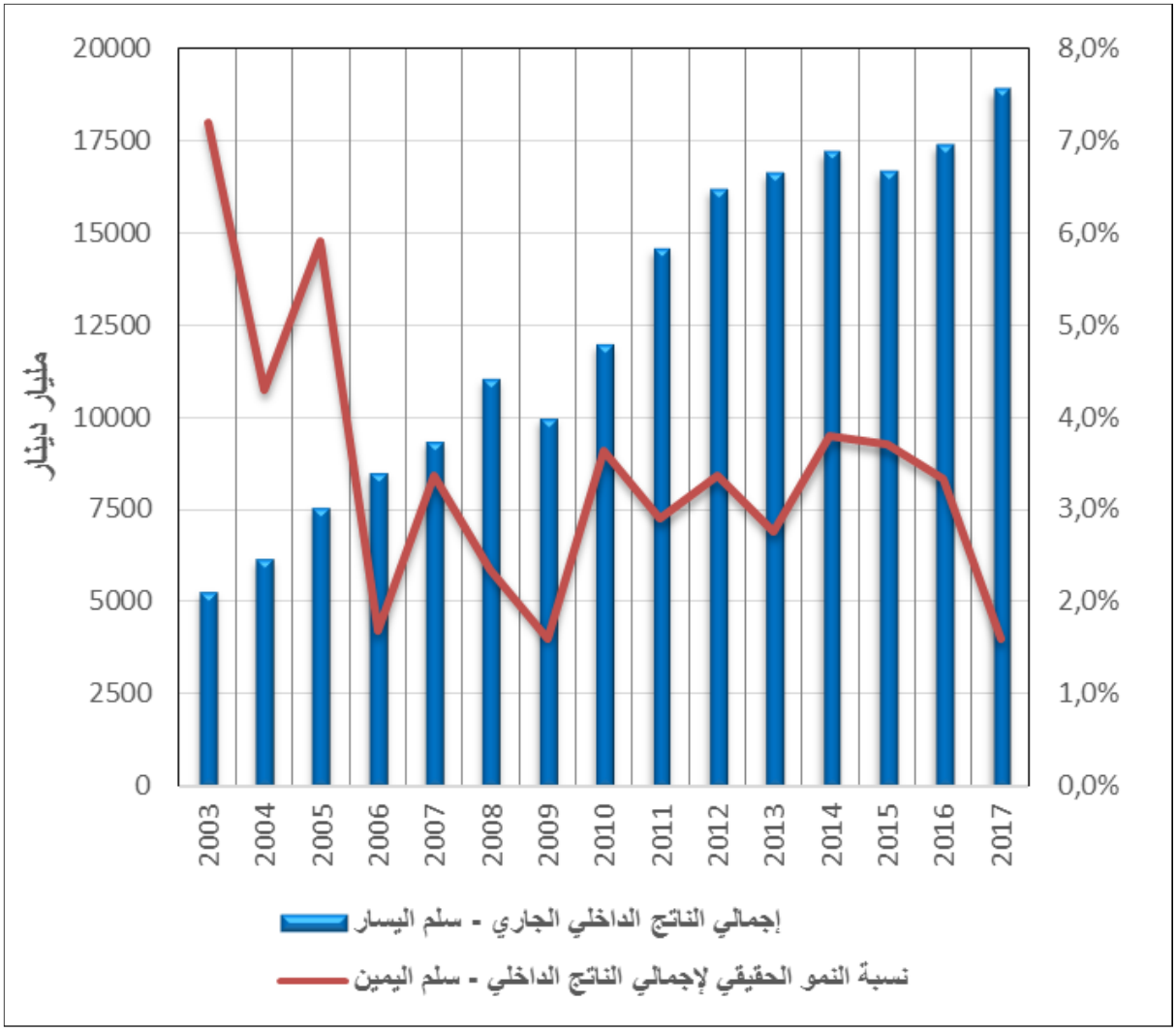

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر 2018 ص 14 .

خلال سنة 2017، تباطأ النشاط االاقتصادي الوطني، المقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات. من حيث القيمة، يقدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 18906,6 مليار دينار، و لم يكن نموه من حيث الحجم إلا بـ 1,6 بالمئة مقابل 3,3 بالمئة في 2016. في حين خارج المحروقات اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي 0,3 نقطة مئوية ليبلغ 2,6 مقابل 2,3 بالمئة سنة 2016 . من جهة أخرى

خارج قطاع المحروقات و خارج الفلاحة، يتضح أن النشاط الإقتصادي كان أكثر تجانسا بين القطاعات المختلفة مما كان عليه في 2016، من خلال عودة الديناميكية في الخدمات المسوقة و الغير مسوقة و الصناعة و كذا من خلال استمرار النمو عند مستوى معتبر، و لو في إنخفاض طفيف في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري.

2. الميزان التجاري

الشكل رقم (03) انخفاض بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2017.2013)

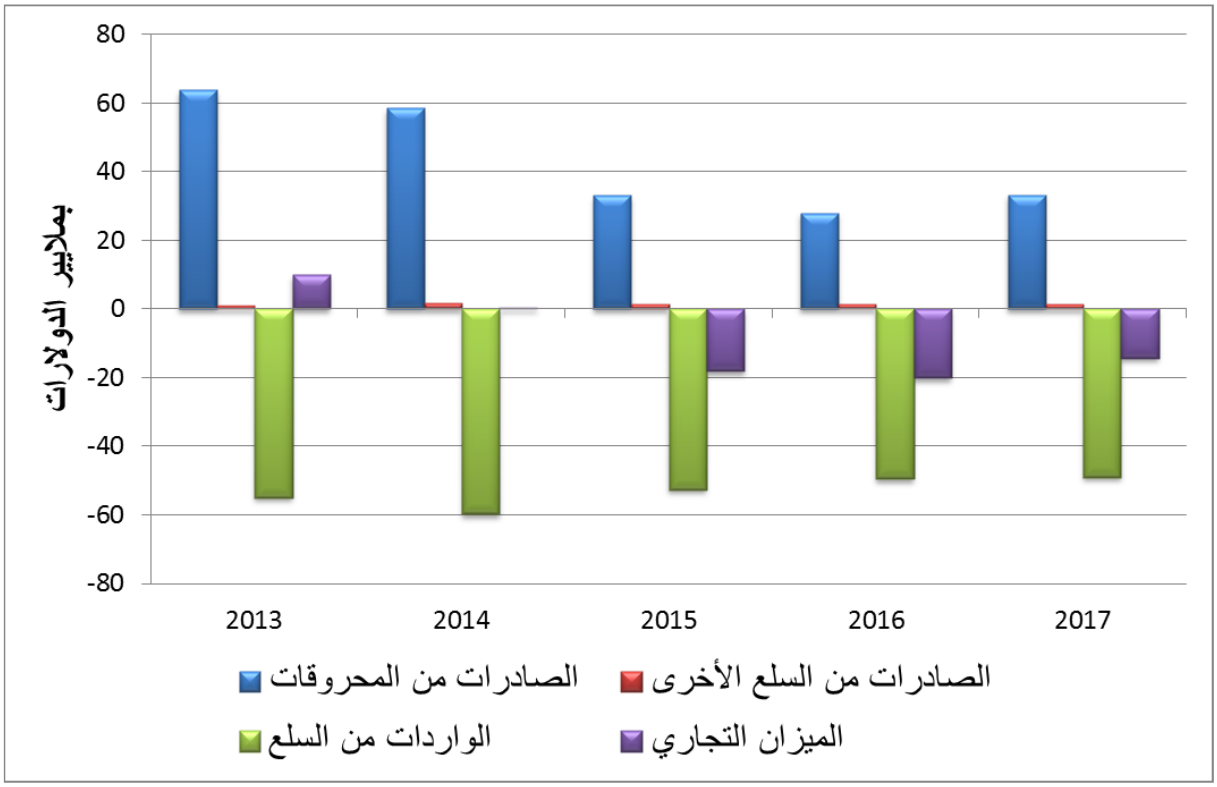

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر2018 ص 44.

سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الرابع على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفائض، في حين تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017 بالغا 21,85 مليار دولار، مقابل 26,22 مليار دولار سنة 2016 (27,29 مليار دولار سنة 2015) نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات12,8 بالمئة في 2017 (16,5 في 2016) و هو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح أو عدم كفاية الإدخار مقارنة بالإستثمار.

لقد اظهر رصيد حساب المعاملات المالية فائضا في 2017 قدره 92 مليون دولار' في إنخفاض طفيف مقارنة بسنة 2016(188 مليون دولار) و يفسر هذا الانخفاض بالتراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية في سنة 2017 من جهة، و بالتراجع في تدفقات الاستثمار المباشر من جهة أخرى (1,21 مليار دولار في 2017، مقابل 1,59 مليار دولار في 2016).

3.الميزانية العامة

الجدول رقم (01) تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017.2013) **مليار دينار**

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
فائض/عجز في الموازنة	-151,2	-1257,3	-2553,2	-2341,4	-2131,41

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

كنتيجة لإنخفاض أسعار البترول و تقلص الإيرادات سجلت الميزانية عجزا سجل قيمة 2131,41- سنة 2017 مقابل 1257,3- سنة 2014، هذا ما جعل الجزائر تبحث عن بدائل لتمويل الميزانية.

4.ميزان المدفوعات

الشكل رقم (04) تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2017.2013)

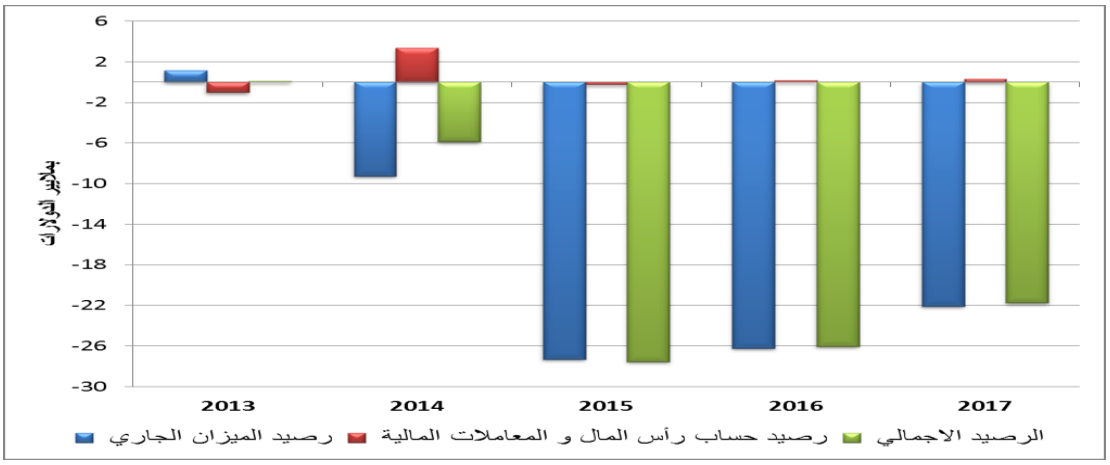

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر2018 ص 46.

سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 21,76 مليار دولار في 2017 (11,06 مليار دولار في السداسي الأول و 10,70 مليار دولار في السداسي الثاني)، في إنخفاض محسوس مقارنة بالعجز المسجل في 2016، الذي بلغ 26,03 مليار دولار.

المطلب الثاني: حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة

أولا: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2017/2013)

سوف نستعرض حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2017/2013) من خلال الجدول التالي:

- **الجدول رقم (02) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2017/2013)**

مليون دولار

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
التدفقات الواردة IDE	1684	1507	-587	1635	1203

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

UNCATAD ,World Investment Repport 2018

https://unctadstat.unctad.org/FR/

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر سنة 2015 قيمتها سلبية لتحليل الوضع نستعرض ما جاء في مقال صحفي: " **الجزائر تسجل أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2015**"[1]

كشف أخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية و التجارة عن أسوأ حصيلة للجزائر في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015، حيث سجلت الجزائر حصيلة سلبية 587 مليون دولار، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة و تطبعها البيروقراطية الإدارية، و عدم الوضوح في مجال التشريعات و القوانين المتغيرة و مسار استثمار مرهق، كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا.

يبين تقرير الهيئة الأممية الذي حمل عنوان " التقرير العالمي للإستثمار 2016، جنسية المستثمر، تحديات سياسية" تراجعا غير مسبوق للتدفقات المالية باتجاه الجزائر، حيث سجلت أسوأ حصيلة لها على الإطلاق منذ عشرية من الزمن.

و استنادا إلى التقرير دائما، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر عرفت تقلبات كبيرة، و لكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة و غياب البدائل جعل الإستثمارات الأجنبية المباشرة تشح، كما أن القوانين و التشريعات المعتمدة، بما في ذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51 و 59 في المائة في كل القطاعات و فروع النشاط، و غياب رؤيا واضحة المعالم مع التغيرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف .

بالنسبة لسنة 2016 و 2017 من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر إرتفعت مقارنة بسنة 2015 و هذا راجع إلى جملة الإصلاحات لتحرير الاستثمار الأجنبي من قيود قوانين 2009 لتشجيع الاستثمار الأجنبي في قانون المالية لسنة 2016، حيث سحبت الحكومة الجزائرية الشفعة و قاعدة (51/49%) المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

[1] حفيظ صواليلي، الجزائر تسجل أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2015، جريدة الخبر،(2016/08/09).

ثانيا: بيانات التصريح بالاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2017/2002)

1/ حسب نوع الإستثمار

تم تصنيف عدد المشاريع و قيمتها و مناصب الشغل حسب نوع الإستثمار من خلال الجدول و الشكل :

- **الجدول رقم (03) ملخص المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة (2017.2002)**

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

الشكل رقم (05) ملخص المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال الفترة (2017.2002)

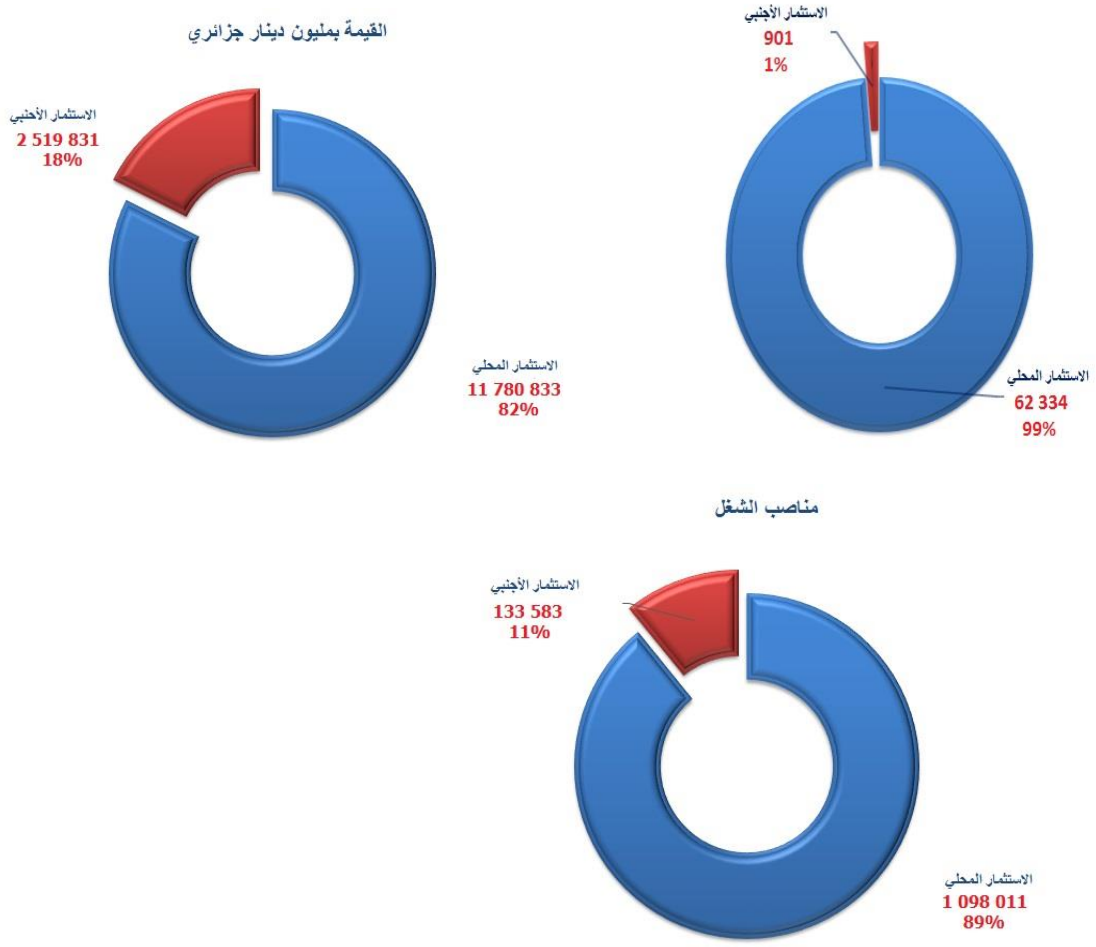

المصدر : http://www.andi.dz/index.php/ar/ اطلع عليه بتاريخ 2019/06/02.

من خلال هذه الإحصائيات نجد بأن الاستثمار الأجنبي نسبته ضعيفة جدا إلى نسبة الإستثمار المحلي 1,42 بالمائة، أما فيما يخص تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي فإن نسبتها معتبرة 17,62 بالمائة مقارنة بعدد المشاريع، كما أن الإستثمار الأجنبي ساهم في فتح مناصب شغل بنسبة 10,85 بالمائة غير أن هذه النسبة ضئيلة.

2/ المشاريع التي تشرك أجانب

تتميز الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة بالتنوع و عدم التوازن من حيث عدد المشاريع، و قيمتها و كذا مناضب الشغل المستحدثة.

- **الجدول رقم (04) المشاريع التي تشرك أجانب خلال الفترة (2017.2002)**

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بيها الاتحاد الاوربي	332	666 499	**44 646**
اسيا	114	169 732	11 761
امريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

- **الشكل رقم (06) المشاريع التي تشرك أجانب خلال الفترة (2017.2002)**

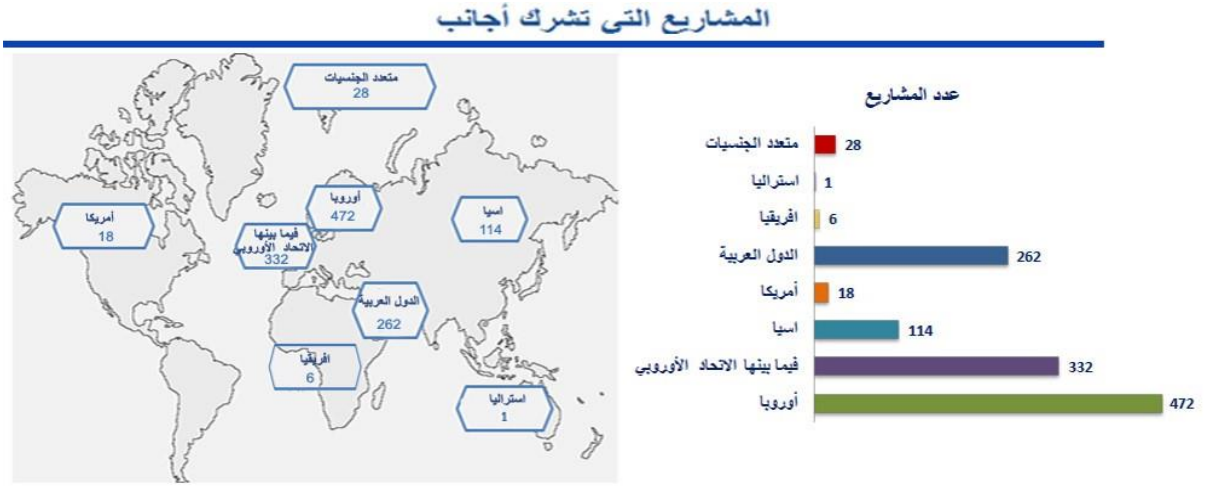

المصدر: http://www.andi.dz/index.php/ar/اطلع عليه بتاريخ2019/06/02.

بالنظر لعدد المشاريع فتحتل أوروبا المرتبة الأولى 472 مشروع بما فيها الإتحاد الأوروبي 332 مشروع، ثم الدول العربية المرتبة الثانية 262 مشروع، ثم أسيا 114 مشروع، ثم أمريكا 18 مشروع.

اما قيمة المشاريع فتحتل أوروبا المرتبة الأولى 1148208 مليون دينار جزائري بما فيها الإتحاد الأوروبي666499 مليون دينار جزائري و الدول العربية المرتبة الثانية 1057257 مليون دينار جزائري، ثم أسيا ثم أمريكا.

أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة، فاحتلت أوروبا78415 بما فيها الاتحاد الأوروبي 44646 المرتبة الأولى تليها الدول العربية في المرتبة الثانية 34462، ثم أسيا ثم أمريكا.

من خلال معطيات الجدول السابقة يتجلى أن قيمة و دور أوروبا و الدول العربية كشريك إستراتيجي حقيقي، حيث إستحوذا على أكثر من 80 بالمائة من حجم الاستثمارات الأجنبية، و عليه يبقى على الدولة الجزائرية استقطاب الإستثمار الأجنبي من البلدان الأسيوية، و لا ننسى أمريكا خاصة في القطاعات التي لهم فيها ميزة تنافسية.

ثالثا: التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة

1/ التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الدول المتقدمة تتميز بكون التدفقات الواردة إليها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة يستقطب الجزء الأكبر منها قطاع الخدمات و يليه بعد ذلك القطاع الصناعي، أما بالنسبة للدول النامية فالقطاع الصناعي يحتل المراتب الأولى.

- **الجدول رقم (05) تقسيم المشاريع الإستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2017.2002)**

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: http://www.andi.dz أطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2019 .

- **الشكل رقم (07) تقسيم المشاريع الإستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2017.2002).**

المصدر: http://www.andi.dz/index.php/ar/ اطلع عليه بتاريخ 2019/06/02.

بالنسبة لعدد المشاريع استحوذ قطاع الصناعة على نسبة 61,93 % ثم يليه قطاع البناء بنسبة 15,76% ثم قطاع الخدمات 15,09 %، ثم تأتي باقي القطاعات بنسب منخفضة جدا وهي على التالي: النقل السياحة، الزراعة، الصحة، الإتصالات.

بالنسبة لتكلفة المشاريع فإستحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر 81,37 % ثم قطاع الخدمات 5,20% ثم السياحة 5,09 %، ثم تليها باقي القطاعات بنسب جد منخفضة.

بالنسبة لمناصب الشغل فاستقطب قطاع الصناعة ما نسبته 60,95 % ثم قطاع البناء 17,91 %، ثم قطاع الخدمات 10,36 % يليه قطاع السياحة بنسبة 5,73 %، ثم تأتي باقي القطاعات بنسب منخفضة جدا.

من خلال المعطيات السابقة نجد أن قطاع الصناعة يفوق نسبة باقي القطاعات و هذا يعكس توجهات الدولة الجزائرية نحو قطاعات معينة وفقا للبرامج المسطرة خلال السنوات الماضية.

2/ أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر2017

تتميز هذه الدول بالتنوع و عدم التوازن من حيث عدد المشاريع و التكلفة وهي كالتالي.

- **الجدول رقم (06) أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر2017**

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14,293	82	69

المصدر :http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/ اطلع عليه بتاريخ 02 جوان2019.

بخصوص عدد المشاريع فاستحوذت فرنسا على 12 مشروع ثم تأتي كل من إسبانيا و الصين في المرتبة الثانية بـ 10 مشاريع ، تليهما ألمانيا بـ 7 مشاريع، ثم تأتي باقي الدول .

بخصوص تكلفة المشاريع فاحتلت ألمانيا المرتبة الأولى 380 مليون دولار ثم تليها جنوب إفريقيا في المرتبة الثانية 350مليون دولار، ثم فرنسا و سويسرا في المرتبة الثالثة بـ330 مليون دولار، ثم إيطاليا ثم أمريكا ، ثم تليها باقي الدول بقيم منخفضة.

فيما يتعلق بعدد الشركات تأتي في المرتبة الأولى فرنسا 10 مشاريع ثم ألمانيا 7 مشاريع ثم إسبانيا 6 مشاريع تليها الصين 5 مشاريع ثم سويسرا وتركيا 4 مشاريع، ثم باقي الدول .

من خلال المعطيات السابقة ففرنسا تحتل المرتبة الأولى من خلال عدد المشاريع و كذا الشركات، أما فيما يخص تكلفة المشاريع فاحتبت ألمانيا المرتبة الأولى تليها جنوب إفريقيا ثم فرنسا و سويسرا.

3/ أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017

من خلال الجدول التالي سنتاول أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر:

- **الجدول رقم (07) أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر مابين يناير 2013 و ديسمبر 2017**

الشركة	البلد	التكلفة(مليون دولار)
China state Engineering Corporation	الصين	3300
Indorama	سنغافورة	3151
Grupo Ortiz Construccion y servicios del Mediterraneo	إسبانيا	2209
Tosyali Holding	تركيا	1397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر:التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2018.

كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه من حيث تكلفة المشاريع المتحصل عليها تحتل المرتبة الأولى الشركة الصينية China state Engineering Corporation بتكلفة تفوق 3 مليار دولار و في المرتبة الثانية شركة سنغافورة Indorama بتكلفة تفوق 3 مليار دولار، تليها الشركة الإسبانية Grupo Ortiz Construccion y servicios del Mediterraneo بتكلفة تفوق 2 مليار دولار، ثم الشركة التركيةTosyali Holding بتكلفة تفوق 1 مليار دولار، و في المرتبة الخامسة الشركة التركية Taypa Tekstil بتكلفة 900 مليون دولار .

- **الجدول رقم (08) توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017**

4/ توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين 2013 و 2017

نستعرض من خلال الجدول و الشكل التاليين توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي

الأقاليم المستثمرة	التكلفة(مليون دولار)	النسبة
أسيا و المحيط الهادي	6,964.9	48,7
أوروبا الغربية	4,056.1	28,4
الدول الأوروبية الناشئة	2,327.9	16,3
إفريقيا	554.3	3,9
الشرق الأوسط	317.1	2,2
أمريكا الشمالية	59.4	0,4
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	12.7	0,1

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2018

الشكل رقم (08) توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

نسبة مئوية

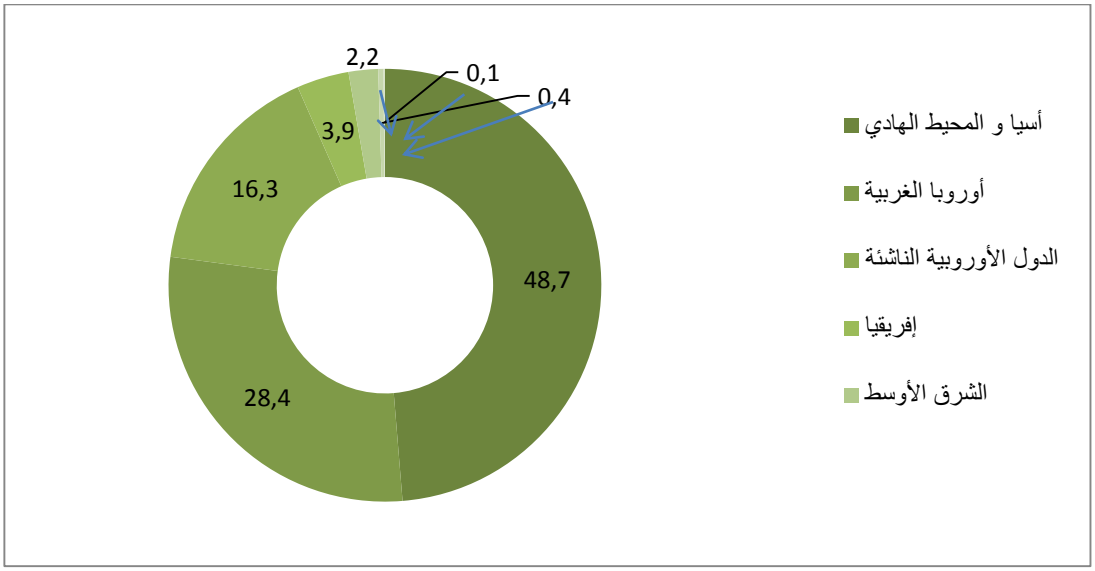

المصدر: **التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2018.**

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن دول أسيا و المحيط الهادي تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2017/2013 حيث قدرت تكلفة مشاريعها نسبة 48,7 %، تليها في المرتبة الثانية دول أوروبا الغربية بنسبة 28,4 %، و في المرتبة الثالثة الدول الأوروبية الناشئة بنسبة 16,3 %تليهم دول إفريقيا بنسبة 3,9 %، تليهم دول الشرق الأوسط بنسبة 2,2 %وفي الأخير دول أمريكا الشمالية و دول أمريكا الاتينية و البحر الكاريبي.

خلاصة الفصل الثاني

تم التطرق في هذا الفصل إلى النظام الضريبي و التحفيزات الضريبية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث افتتح المبحث الأول بالنظام الضريبي و أهم الإصلاحات التي قامت بها الإدارة الضريبية في الجزائر. فيما اهتم المبحث الثاني بالتحفيزات الضريبية المقدمة لتحفيز جلب المستثمر الأجنبي إلى الجزائر، فقد تميز قانون الاستثمار في الجزائر بإصلاحات هامة عرفتها سنة 2016.

و اهتم المبحث الثالث بواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التطورات الإقتصادية الراهنة (الأزمة البترولية لسنة 2014) خلال الفترة 2017/2013، حيث كان الاستثمار الأجنبي خلال هده الفترة متذبذب من سنة إلى أخرى، رغم الكم الهائل من التحفيزات المقدمة من طرف المشرع .

الخاتمـــة

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الإقتصادية البالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها باعتباره ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي لما يوفره من رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا و كذا تحسين المهارات و الخبرات.

و بهدف إستقطاب و تشجيع الإستثمار الأجنبي وجب على غالبة الدول و خاصة النامية منها و التي تعاني أغلبها من تفاقم أزماتها المالية ، توفير مناخ ملائم و مناسب لتحفيزه و جعله أكثر جاذبية لإغراء المستثمر الأجنبي، و تعتبر السياسة الضريبية أحد مكونات مناخ الإستثمار الذي يمكن أن عامل لجذب هذا النوع من الإستثمارات و ذلك من خلال منح العديد من المزايا و الضمانات التي تسهل قدومه و كذا محاولة إزالة كل الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقه.

ففي دراستنا هذه الجزائر كباقي الدول النامية تسعى جاهدة إلى تحقيق قفزة نوعية و الخروج من حالة الركود خاصة بعد الصدمة النفطية التي شهدها الإقتصاد الجزائري في النصف الثاني من سنة 2014، فبعد ما إنهارت أسعار النفط خلال النصف الثاني من نفس السنة بنسبة 50 % كان لابد على الجزائر البحث عن طرق لاستقطاب الاستثمار الأجنبي حيث تم التركيز على إصلاح القوانين الضريبية حيث جاء قانون المالية لسنة 2016 ملغيا بصفة نهائية القيود المعيقة لحرية الاستثمار و مكرسا مبدأ المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب ومتضمنا مختلف الحوافز الضريبية و الجمركية و الضمانات و التسهيلات و من المفروض أن تهيئة الإطار القانوني المناسب لابد أن يكلل بتدفق الإستثمارات الأجنبية، غير أنه و بالرغم من الجهود المبذولة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حجم الإستثمارات الأجنبية المسجلة في البلد لم يقترب من مستوى الطموحات كون أن التحفيزات الضريبية لم تشمل كامل القطاعات مثل قطاع صناعة الأجهزة الإلكترونية (حواسيب، هواتف نقالة) و قطاع الأدوية أيضا .

و قد انتهت الدراسة بالتوصل إلى نتائج و إقتراح توصيات و هي كالاتي:

أولا نتائج الدراسة

01: هنالك علاقة تربط بين الإستثمار و الضريبة، و هي علاقة متبادلة إذ أن زيادة الإستثمارات تؤدي إلى رفع حصيلة الضرائب، كما أنه لن يكون توسع في الإستثمارات ما لم يكن هناك نظام ضريبي محفز.

02: بالرغم من الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر إلا أن نظامها الضريبي مازال يعاني من العديد من النقائص و التي من أهمها عدم الإستقرار جراء كثرة التعديلات.

03: لم يكن للتحفيزات الضريبية وقع كبير على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حيث كان هناك تذبذب و انخفاض لحجم التدفقات الواردة إلى الجزائر، و الذي وصل لقيمة سلبية سنة 2015.

كما استند البحث في مقدمته إلى جملة من الفرضيات التي حاولنا إختبارها ضمن محتوى الدراسة، حيث تبين مايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى إفترضت يمنح النظام الجبائي الجزائري العديد من التحفيزات الضريبية في شكل إعفاءات و تخفيضات و هذا صحيح، و تمنح الحوافز وفق نظامين هما النظام العام و النظام الخاص حسب المراحل التي يمر بها المشروع فهناك حوافز في مرحلة الإنجاز و حوافز في مرحلة الإستغلال و تكون هذه الحوافز محددة بمدة زمنية.
- أما الفرضية الثانية فهي صحيحة، حيث إفترضت أن السياسة الضريبية تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لكن بشكل جزئي فقط، لأن هذا الدور لايظهر جليا إذا كانت بقية العوامل و المحددات المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، باعتبار أن سياسة الحوافز الضريبية الموجهة للاستثمار الأجنبي ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرارات الاستثمار.

ثانيا: التوصيات

- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية كقطاعي السياحة و الزراعة
- وضع قوانين واضحة و سهلة الفهم، و القضاء على الثغرات الموجودة لكي لا يتم استغلالها لتحقيق المصالح الخاصة
- إعطاء صورة جيدة للعالم الخارجي عن الجزائر

ثالثا: أفاق الدراسة

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث و دراسات أخرى مستقبلية تتمثل فيما يلي:

- سبل تطوير جاذبية الإستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي.
- واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر _ دراسة قياسية_.
- مدى إهتمام الجزائر بالاستثمار في قطاعات منتجة خارج نطاق المحروقات.
- أثر إنعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار الجزائري.

قائمة

المراجع و المصادر

أولا : المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

1. أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة الاسكندرية 1998.

2. أحمد أبو نصار، محفوظ المشاعلة، فراس عطا الله الشهوان، الضرائب و محاسبتها بين النظرية و التطبيق الطبعة الثانية دائرة المكتبة الوطنية عمان الأردن 2003.

3. د/ خالد شحادة الخطيب، د/ أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر 2005.

4. دراز حامد عبد المجيد، السياسة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية 2000 .

5. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية،(مدخل تحليل مقارن) الدار الجامعية الإسكندرية 2004.

6. صادق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع1999.

7. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها) الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية 2006.

8. عبد الرزاق حمد، حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان 2014 .

9. عبد السلام أبو قحف، نظريات التحويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية و المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية2001.

10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الكلية الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005.

11. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان 2007.

12. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2000.

13. قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار (بين النظرية و التطبيق) الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر و التوزيع.

14. قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2011.

15. محمد عباس محرزي، إقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع بوزريعة الجزائر 2004.

- **الأطروحات و المذكرات :**

أ: الأطروحات

1. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الجزائري للفترة 1995/1988، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 1995.

2. نشمة ياسين، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان 2018.

ب: المذكرات

1. حنان شلغوم اثر الإضلاح الضريبي في الجزائر و إنعكاساته على المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه قسنطينة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية و التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر 2002 .

2. شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها ف تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان الجزائر 2010.

3. عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من سوريا و الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة دمشق 2009.

4. علي الصحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية و أثارها على الاستثمار الخاص، إجراءات التحريض الضريبي، رسالة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر العاصمة 1992.

5. العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل (2009/1992) مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.

6. قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس الجزائر 2009.

7. قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية و أهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 2008/1992)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008.

8. لعرشي عبد الصمد، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر و تونس، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم الجزائر 2017.

- ✓ **الملتقيات**

أ: الدولية

1. عبد المجيد قدي، السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 2001.

ب: الوطنية

1. عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحدي الألفية الثالثة من الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري جامعة البليدة الجزائر 2002 .

2. فاروق نشام، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و اثارها على التنمية، مداخلة بالملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الأفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر2002.

- ✓ **المقالات**

1. تدخلات السيدة بالسكي و السيد ارتونو خبيري شركة INDRA الاسبانية، خلال ملتقى حول النظام المعلوماتي نحو إدارة إلكترونية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 73 سنة 2014.

2. د/ بوطورة فضيلة، د/ سمايلي نوفل، تقييم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة (2015/2005) بين حقيقة التعديلات و الإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية مجلة جديد الإقتصاد العدد 12، ديسمبر 2017.

3. شهرزاد زغبيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق، مجلة العلوم الإنسانية العدد 08 كلية العلوم الإنسانية عنابة الجزائر 2005.

4. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

5. وشان أحمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعضرنة الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد 17 جانفي 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Antoine parent, balance des paiement et politique Nathan 1996 .

2. Athman Kandilk, théorie fiscal et développement, Alger 1970.

3. M, Loure influence de fiscalité sur la fonction de l épargne, revue de sciences financières 1954 .

4. Rapport final de la commission national de l évaluation du système fiscal Algérien CNESFA 1889 .

5. Sadoudi Ahmed, la reforme fiscal reforme économique au Maghreb, annales de l institut maghrébin d économie douanière et fiscal, IEDF année 1995 .

ثالثا : القوانين و التشريعات

1. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية سنة 2007.

2. القانون رقم 36/09 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991.

3. القانون رقم 36/09 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991

4. القانون رقم 24/06 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 يتضمن قانون المالية لسنة 2007.

5. الأمر 01/15 المؤرخ في 23 يوليو 2015 يتصمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

6. الأمر 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

7. الأمر 01/15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

8. الأمر 08/06 المعدل و المتمم للقانون 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 2006/07/17 الجريدة الرسمية العدد 47.

رابعا: التقارير

1. تقرير بنك الجزائر السنوي 2017.
2. التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات سنة 2018.

خامسا: مواقع الأنترنت

- https://unctadstat.unctad.org/FR/
- http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/
http://www.andi.dz/index.php/ar/